



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية

إعداد الطالب
أنور عدنان نجم

إشراف
الدكتور/ عصام محمد البحيصي

رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1427هـ - 2006م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاعْبُدُوهُ إِنَّهُ الْإِلَهُ الْيُونَنِي الْمُنْتَصِرُ مِنَ الْبَشَرِ مَنْ عَابَدَهُ

وَالْبَاقِي لِلْمُتَّقِينَ”

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(الأعراف: 128)

الإهداء

إلى الشهداء والأسرى.. ..

الذين رسموا خارطة فلسطين وعلى رأسهم شيخ المجاهدين الشهيد أحمد ياسين (نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحدا).

"كَزَّرَعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ" (الفتح: 29)

إلى حملة لواء الحق والقوة والحرية.. ..

"وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ" (العنكبوت: 69)

إلى جامعتي.. ..

"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا" (طه: 114)

إلى والدتي ووالدي.. ..

"وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا" (الإسراء: 24)

إلى زوجتي وأبنائي.. ..

"رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا" (الفرقان: 74)

إلى إخواني وأخواتي وأهلي.. ..

"وَاجْعَلْ لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي" (طه: 29)

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله من قبل ومن بعد الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا البحث المتواضع، واعترافاً بالفضل لأهله واستجابة لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" (رواه الترمذي)، فاني أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور/ **عصام محمد البحيصي** على ما أولاني من تشجيع واهتمام وتقديم النصيحة والتوجيه والإرشاد لإتمام هذا البحث. كما أتقدم بالشكر إلى عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ **يوسف حسين عاشور**، والدكتور/ **حمدي شحدة زعرب**، على تفضلهما في مناقشة هذا البحث ومراجعته وتدقيقه وتكرمهما بإرشادي إلى مواطن الخلل والنقص ليتم تسديده وإتمامه وتصويبه. كما أتقدم بالشكر إلى زملائي في الجامعة الإسلامية على مساندتهم ودعمهم لي طوال هذا المشوار، واسأل الله أن يحفظهم ويبارك في جهودهم الطيبة من أجل خدمة مسيرة العلم بالجامعة والشكر موصول إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى النور سواء كان ذلك من خلال إبداء الملاحظات أو تقديم المعلومات والتسهيلات اللازمة لإتمام هذا البحث. والله اسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع في ميزان حسناتنا فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

"رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا"

و الله من وراء القصد،

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	ملخص البحث
ك	ABSTRACT
1	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
2	المقدمة
4	مشكلة البحث
5	فرضيات البحث
5	أهداف البحث
6	أهمية البحث
7	صعوبات البحث
7	مصطلحات البحث
8	الدراسات السابقة
18	التعليق على الدراسات السابقة
19	نموذج البحث
20	الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وأهميتها في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية
21	مقدمه
22	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
22	المحاسبة كنظام للمعلومات
27	مفهوم البيانات و المعلومات المحاسبية
30	خصائص المعلومات المحاسبية
37	مستخدمو المعلومات المحاسبية

الصفحة	الموضوع
43	المبحث الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار
43	أهداف القرار الاستثماري
44	أنواع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري
46	مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار
48	دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات
53	اثر عدم تماثل المعلومات على سوق الأوراق المالية
55	الفصل الثالث: أسواق الأوراق المالية وسوق فلسطين للأوراق المالية
56	مقدمه
57	المبحث الأول: أسواق الأوراق المالية
57	الاسواق المالية مفهومها ومكوناتها
59	أسواق الأوراق المالية مفهومها وأنواعها وعوامل نشأتها
63	أهمية أسواق الأوراق المالية
65	عوامل نجاح أسواق الأوراق المالية
67	وظائف أسواق الأوراق المالية الاقتصادية
70	المبحث الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية
70	لمحة تاريخية عن سوق فلسطين وغاية انشاؤه
72	أهداف وصلاحيات سوق فلسطين
74	وظائف سوق فلسطين
75	المصاعب التي تواجه سوق فلسطين
76	الافصحاح في سوق فلسطين
80	الفصل الرابع: اجراءات البحث واختبارات الفرضيات
81	مقدمه
82	منهجية البحث
83	مجتمع وعينة البحث
84	أداة البحث
85	صدق وثبات الاستبانة
96	المعالجات الإحصائية
96	وصف خصائص العينة

الصفحة	الموضوع
107	اختبار الفرضيات
108	اختبار الفرضية الأولى
112	اختبار الفرضية الثانية
116	اختبار الفرضية الثالثة
119	اختبار الفرضية الرابعة
123	اختبار الفرضية الخامسة
127	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
128	النتائج
131	التوصيات
133	المراجع
142	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية	1
87	معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الأول	2
88	معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثاني	3
89	معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثالث	4
90	معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الرابع	5
91	معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الخامس	6
92	معاملات ارتباط بيرسون لمجالات الاستبانة الخمسة مع الدرجة الكلية	7
94	معاملات ارتباط بيرسون والثبات لكل مجال من المجالات وللاستبانة	8
95	معاملات الفاكرون باخ للاستبانة ككل وكذلك لكل مجال من مجالاتها	9
97	توزيع عينة البحث حسب فئات العمر	10
97	توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي	11
98	توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي	12
99	توزيع عينة البحث حسب طبيعة العمل	13
100	توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات التعامل في الاستثمار	14
101	توزيع عينة البحث حسب حجم الاستثمار في سوق فلسطين	15
102	مدى القناعة بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية	16
103	مدى كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية	17
104	مدى درجة الثقة في المعلومات المحاسبية	18
105	مدى درجة الثقة في تقرير مدقق الحسابات	19
106	مدى درجة الثقة في نشرات سوق فلسطين	20
108	المقياس الخماسي المستخدم في الاستبانة	21
109	نتيجة اختبار الإشارة للمجال الأول	22
110	نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الأول	23
113	اختبار الإشارة للمجال الثاني	24
114	نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الثاني	25

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
116	نتيجة اختبار الإشارة للمجال الثالث المحاسبية	26
117	نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الثالث	27
119	نتيجة اختبار الإشارة للمجال الرابع	28
121	نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الرابع	29
123	نتيجة اختبار الإشارة للمجال الخامس	30
125	نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الخامس	31

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نموذج البحث	19
2	المحاسبة كنظام للمعلومات	26
3	خصائص المعلومات المحاسبية	30
4	مستخدمو المعلومات المحاسبية	42
5	مراحل عملية اتخاذ القرارات	48
6	علاقة الافصاح عن المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية	54
7	مكونات سوق المال	58

ملخص البحث

هدف هذا البحث للتعرف على إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وحاول البحث الإجابة على المشكلة والتي تمثلت في اختبار مدى إدراك المستثمر لأهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفاية تلك المعلومات في التقارير المالية ومدى الاعتماد عليها في ترشيد القرارات الاستثمارية.

وتكون مجتمع وعينة البحث من فئات المستثمرين في سوق فلسطين وسوف تشمل عينة البحث مفردات من جميع فئات المستثمرين في سوق فلسطين المتواجدين في قطاع غزة، وبلغت عينة البحث (185) مستثمراً، وقد تم استرداد (144) استبانة أي نسبة الاسترداد (77.83%) وقد تم استبعاد (12) استبانة لعدم استكمال البيانات أو لوجود أخطاء فيها وبذلك يكون عدد الاستبانات الداخلة في التحليل (132) استبانة أي نسبة (71.35%) من حجم العينة.

وأظهر البحث عدة نتائج هامة منها: يدرك المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار، والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية كافية ويتم استخدامها في قرار الاستثمار وهناك معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار وكذلك توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري.

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى عدد من التوصيات منها: ضرورة تعزيز إدراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية، والاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المالية، وتحفيز المستثمرين على الالتحاق بالدورات التدريبية، ونشر تقارير دورية ربع سنوية تساعد المستثمرين على ترشيد قرار الاستثمار، وتعزيز قانون سوق فلسطين بتعليمات إفصاح عن المعلومات المحاسبية أكثر وضوحاً وإلزام الشركات بهذه التعليمات.

ABSTRACT

This research aims at identifying that to what extent did the investors in Palestinian Bourse appreciate the importance of using Accounting Information for the sake of instructing their investment decisions . It also tries to answer the research problem that represented by testing investors' awareness of the importance of Accounting Information , testing efficiency of these information in financial reports and to what extent can them help in instructing investment decisions .

The research society involves several investors' categories of the Palestinian Bourse distributed in Gaza Strip . Its sample is (185) investors . (144) questionnaires were returned which represent (77.83%) and (12) questionnaire were eliminated for errors . That means (132) questionnaires are involved , approximately (71.35%) of the sample size.

The research reveals some important results such as the investors are aware of the importance of using Accounting Information in making decisions ,the Accounting Information which are involved by financial reports are efficient and they are used in making decisions . In addition, there are more information revealed in financial reports which impact on investment decisions and more obstacles are appeared and constrain using Accounting Information in making decisions .

At the end of this research, some of recommendations are concluded such as it is necessary to support and to increase the awareness of investors of the importance of using Accounting Information , paying more attention of financial lists function , reinforcing investors of continual training , publishing annual reports which can help the investors in instructing their investment decisions and supporting Palestinian Bourse with more clearer information about the Accounting Information and obligating the companies with these information .

الفصل الأول:

الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

تعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تختص بإعداد المعلومات التي تسعى إلى قياس نتائج الوحدات الاقتصادية وتصوير مراكزها المالية في تاريخ محدد، لتقوم بتقديم المعلومات المالية بطريقة ملائمة تفي باحتياجات المستخدمين أو المستفيدين من تلك المعلومات سواء أكانوا مستثمرين أو مقرضين أو مدققين أو هيئات حكومية لاستخدامها في اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية.

وتعتبر القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة كبيرة لإدارة الوحدات الاقتصادية لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها (محمد، 2000)، كما تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المختلفة، فالقوائم المالية يمكن استخدامها في تقييم أوضاع الشركات تقييماً دقيقاً، فإذا كان الأمر يتعلق بالأسواق المالية فإن هذه القوائم تساعد في تحديد السعر المناسب للأوراق المالية لهذه الشركات، عبر توفير المعلومات اللازمة التي يعتمد عليها المستثمر في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم، كما تساعد المحللين الماليين في تحليل المعلومات واستخدامها في تقديم توصياتهم إما ببيع أو شراء الأوراق المالية أو الاحتفاظ بها.

وانطلاقاً من هذا الأمر فإن الإلمام بالمعرفة والمعلومات المحاسبية أمر مهم للجهات المعنية بالاستثمار عبر الأسواق المالية، حيث تصبح مثل هذه المعلومات أساساً ضرورياً يحتمل من خلالها الوصول إلى نقطة الاستثمار المناسب في الفترات اللاحقة للنشاط الاستثماري (الراوي، 1999).

وحتى تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وأحد أهم الأركان التي تركز عليها كفاءة السوق المالي هو وجود نظام فعال للمعلومات تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة، وفي الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة، لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة وبالأسعار المناسبة، وكذلك أيضا على مقدار الثقة التي يضعها المستثمر بالمعلومات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية المدرجة فيه، ودرجة الإفصاح والشفافية التي يجب أن تتمتع بها تلك المعلومات.

ويعتبر سوق فلسطين للأوراق المالية هو السوق المحلية الوحيد في فلسطين الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية، حيث أنشئ ليبي الحاجة لاستقطاب المدخرات الفلسطينية في داخل فلسطين وخارجها، ويوفر التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية حيث بدأ العمل فيها فعليا بتاريخ 1997/2/18م بأربعة شركات تداولت أسهمها فيه، ثم ازداد دوره في السنوات الأخيرة وازداد حجم التداول فيه، حيث بلغت الشركات المدرجة فيه واحد وثلاثين شركة (WWW.P-S-E.COM)، وبالتالي ازدادت معه الحاجة إلى معلومات مالية توفر الحد المناسب والملائم لترشيد قرارات الاستثمار، ولأهمية المستثمر في هذه السوق ومكانته يأتي هذا البحث ليتناول بالدراسة والتحليل أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار لدى فئات المستثمرين، ومدى كفاية المعلومات المالية المنشورة والخاصة بالشركات المتداول أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومدى فهم وإدراك المستثمرين لتلك المعلومات، ومدى استخدامها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ثانياً: مشكلة البحث:

يواجه بعض المستثمرين الفلسطينيين في سوق فلسطين للأوراق المالية عدم المقدرة على اتخاذ القرار الاستثماري السليم، إما نتيجة لعدم فهم المستثمر للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالي أو نتيجة لعدم كفاية تلك المعلومات، الأمر الذي يجعل المستثمر يعتمد على خبرته الشخصية أو على مصادر خارجية في توجيه قراره الاستثماري، وبالتالي فإن هذا القرار لن يبنى على أسس علمية سليمة مما يؤثر في بعض الأحيان سلباً على القرار الاستثماري.

لذا فإن مشكلة البحث تتمثل في اختبار مدى فهم المستثمر للمعلومات المالية، ومدى كفاية تلك المعلومات ومدى الاعتماد عليها في ترشيد القرارات الاستثمارية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- هل يدرك المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار؟
- 2- هل المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية كافية لاتخاذ قرار الاستثمار؟
- 3- هل يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار؟
- 4- هل هناك معلومات أخرى تؤثر في قرار الاستثمار؟
- 5- ما أهم معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار؟

ثالثاً: فرضيات البحث:

اعتمد هذا البحث على مجموعة من الفرضيات سيتم صياغتها في الشكل الآتي:

- 1- لا يدرك المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار.
- 2- المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار.
- 3- لا يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير.
- 4- توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار.
- 5- توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.

رابعاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- إبراز أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرار الاستثماري في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 2- قياس مدى إدراك فئات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية للمعلومات المحاسبية.
- 3- بيان مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 4- تحديد مدى استخدام المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الاستثمار.

5- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تحد من استخدامه للمعلومات المحاسبية.

6- تقديم مجموعة من النتائج و التوصيات لزيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وجعلها أساسا يعتمد عليه المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

خامساً: أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى الأسباب الآتية:

- 1- حداثة سوق فلسطين للأوراق المالية وحداثة مستثمريه الذين يقومون بشراء الأسهم يجعل من هذا البحث ذات أهمية للتعرف على طبيعة المستثمر وما يحتاجه من معلومات، ومعرفة مدى فهمه، ومدى استخدامه لهذه المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
- 2- اختبار درجة الوعي المحاسبي لدى المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 3- ظهور بعض حالات الفشل لبعض المستثمرين في الأوراق المالية نتيجة عدم الفهم لطبيعة السوق وللمعلومات والاستخدام الغير مناسب لها.
- 4- يمكن أن يستفيد من هذا البحث جميع المتعاملين في سوق فلسطين للأوراق المالية سواء أكانوا مستثمرين أم أعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية، أو المسؤولين في سوق فلسطين للأوراق المالية.

سادساً: صعوبات البحث:

واجه الباحث خلال إعداد البحث بعض الصعوبات منها:

- 1- عدم وجود دراسة فلسطينية سابقة في هذا المجال.
- 3- عانى الباحث من مشكلة توزيع الاستبيانات على أفراد العينة إذ اضطر في بعض الأحيان إلى توزيع الاستبيان وجمعها في أكثر من مكان في نفس اليوم.
- 4- عدم استجابة شركات وساطة مالية لتوزيع الاستبيان على المستثمرين.

سابعاً: مصطلحات البحث:

1- السعر المناسب:

هو السعر الذي يعتبره المستثمر مقبلاً للاستثمار في الأوراق المالية.

2- أسعار التوازن:

هي الأسعار التي تجعل عائد هذه الأسهم يتناسب مع درجة المخاطرة الخاصة بها.

3- كفاءة السوق المالي:

هي قدرة السوق في تقديم المعلومات التي تستجيب لها الأوراق المالية وبسرعة بحيث تكون

أسعار الأوراق المالية بشكلها العام عاكسة لكافة المعلومات التي توفرها السوق بسعر يكون

قريباً من سعر الأوراق المالية التي أبرمت آخر صفقة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

1 - الدراسات باللغة العربية:

أ - دراسة أبي جبارة (1985):

تناولت الدراسة أهداف القوائم المالية المحاسبية وتتمثل في الأهداف العامة والنوعية وركز البحث بصفة خاصة على هدفين نوعيين هما: الملاءمة ومدى الفهم والعلاقة بينهما وعلاقة كل منهما باتخاذ قرار لاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة هامة بين ملاءمة إيضاحات القوائم المالية وبين فهمها من قبل المستخدم لتلك القوائم وإيضاحاتها.
- وجود علاقة هامة بين ملاءمة إيضاحات القوائم المالية وبين أثر هذه الإيضاحات على قرار الاستثمار سواء كان هذا الأثر ايجابيا أم سلبيا.
- وجود علاقة هامة بين مدى فهم إيضاحات القوائم المالية وبين اثر هذه الإيضاحات على قرار الاستثمار سواء كان هذا الأثر ايجابيا أم سلبيا.

ب - دراسة مطر (1988):

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات وذلك من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين.

وقد تكونت عينة الدراسة من 300 مفردة موزعة على ثلاث فئات رئيسية هي: محللو الاستثمار، ومحللو الائتمان، والمهنيون (مديرون ماليون ومراقبون حسابات).

وقد توصلت الدراسة إلى:

- تلاقي البيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات اهتماما متفاوتا من قبل فئتي المستثمرين و المقرضين.

- تتأثر درجة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية المدققة لهذه البيانات بمجموعة من العوامل وأهمها: سمعة مراقب الحسابات ونوع الرأي الذي يبديه المراقب ثم تاريخ صدور تقريره عنها.

- اتفقت فئتا المستثمرين والمقرضين على مبدأ درجة مصداقية البيانات المالية كلما ارتقى مستوى المراجعة الذي تخضع له هذه البيانات.

- تتفاوت نظرة كلا من المستثمرين والمقرضين للقيمة الإعلامية لكل قائمة من القوائم المالية المنشورة وتقرير مراقب الحسابات الصادرة عنها.

ج- دراسة الجبوسي وغرايبة (1990):

تناولت هذه الدراسة مشكلة مدى ملائمة معلومات التقارير المالية للشركات العامة الصناعية الأردنية للقرارات الاستثمارية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان ملائمة معلومات التقارير المالية للشركات العامة الصناعية الأردنية للقرارات الاستثمارية.

وقد تم تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية العامة الأردنية باستخدام استبانته تضمنت مجموعة أسئلة تتعلق بمدى اعتماد المستثمر المؤسسي على هذه التقارير عند اتخاذ قرار الاستثمار.

وقد توصلت الدراسة إلى:

تدنى كمية المعلومات التي تنشرها الشركات الصناعية الأردنية في تقاريرها السنوية على الرغم من أن معلومات مقياس الإفصاح المستخدم يمكن نشرها دون تحمل كلف إضافية لهذه الشركات، ويرجع السبب إلى قصور المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد المعلومات ونشرها.

د - دراسة العيسي (1991):

تناولت هذه الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي. وقد هدفت إلى بيان أهمية القوائم المالية للمستثمرين من جهة ومدى كفاية المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم من جهة ثانية.

وتم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المكاتب والوسطاء في سوق عمان المالي، باستخدام استبانته تضمنت مجموعة أسئلة تتعلق بأهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

- كان هناك اتفاق إلى درجة عالية من المشاركين على استخدام التقارير في اتخاذ قراراتهم وعلى أهمية هذه التقارير.
- إن غالبية المشاركين متفقون على عدم كفاية المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية على تلبية حاجاتهم.

هـ - دراسة جاسم (1994):

- تناولت هذه الدراسة مشكلة مدى فهم وأهمية المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها من قبل المستثمرين في سوق بغداد للأوراق المالية.
- وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أهمية المعلومات المحاسبية وتحديد استخدامهم لهذه المعلومات والأثر الجماعي لقراراتهم على أسعار أسهم الشركات.
- وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المستثمرين في سوق بغداد للأوراق المالية ومكاتب الوساطة في العراق باستخدام استبانة عدة لاختبار مدى الفهم والإدراك للمعلومات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

- أن المستثمرين لديهم قدرة على إدراك ما يحيط بهم من معلومات متاحة في سوق بغداد.
- أن هناك تبايناً في مستوى فهم المعلومات المحاسبية حيث يكون الفهم أعلى مع الفئات العمرية الأكبر.
- إدراك الأفراد لأهمية التقرير المالية بالنسبة لقرار تهم.
- أن مستوى استخدام المعلومات المحاسبية عالٍ للفئة التي تتراوح أعمارها بين 35-50 وكذلك ذوي الخبرة العالية وأصحاب المحافظ الكبيرة.

- زيادة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بحيث توازن قدرة الأفراد على فهم وتشغيل هذه المعلومات.

و - دراسة مصيص (1998):

هدفت الدراسة إلى تحديد موقع التقارير المالية بين مصادر المعلومات المختلفة التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراره وتطوير مقياس إفصاح يتضمن المعلومات الواردة في التقارير السنوية وأهميتها من وجهة نظر المستثمر، وقياس مدى ملاءمة التقارير لأغراض الاستثمار أي مدى ما تفصح عنه الإدارة في التقارير.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- تتصدر التقارير السنوية قائمة المعلومات للمستثمر ويليهما التعاميم التي تنشرها الشركات من خلال سوق عمان المالي.

- يعتقد المستثمرون أن التأثير الأكبر على معلومات التقارير يكون للإدارة أولاً ثم لمدقق الحسابات.

- اعتقد 55 % من المستثمرين أن التقارير توفر لهم 59% - 79% من المعلومات المطلوبة للقرار بينما اعتقد 25% منهم أن التقارير توفر من 80 - 100 % من المعلومات اللازمة.

- ملاءمة تقارير الشركات الصناعة لقرار الاستثمار، ولقد حصلت 95 % من الشركات على نسب إفصاح فوق 50 % و 25 % من الشركات على نسب إفصاح فوق 70 % وهي نسب إفصاح غير كافية إذا ما لاحظت أن المعلومات التي قيس الإفصاح عنها لا تشكل عائقاً أمام الإدارة بسبب تنافسي أو مالي يبرر عدم الإفصاح، ويمكن القول أن التقارير السنوية بطبيعتها

الحالية لا توفر احتياجات المستثمر المؤسسي من المعلومات ويمكن تفسير تدني الإفصاح بسبب قصور المتطلبات القانونية.

ز - دراسة الزبيدي وهاتف (1999):

تناولت هذه الدراسة مشكلة مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات المستثمرين الأفراد في بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق بغداد الاستثماري.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات المستثمرين الأفراد في بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق بغداد الاستثماري.

وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من عينة شملت 46 مستثمرا فرديا باستخدام استبانة تم إعدادها لهذا الغرض.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

- أن المستثمرين التي شملتهم العينة يفهمون المعلومات المحاسبية وهي كافية لهم ويدركون أهميتها.

- أن مصادر المعلومات المالية الأخرى غير المالية تؤثر على قراراتهم بشكل كبير.

- أن المستثمرين الأفراد يستخدمون المعلومات المحاسبية ولكن بشكل قليل.

ح - دراسة الهبيل (2003):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ملاءمة وكفاية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية لقرارات المستثمرين في الأوراق المالية وبيان مدى التزام الشركات الأردنية بتعليمات الإفصاح والتعرف على اثر تلك التعليمات على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك التعرف على معوقات استخدام المعلومات المحاسبية والتقارير المالية من قبل المستثمرين وشركات الخدمات المالية للاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى:

- اهتمام المستثمر بالإطلاع الدائم على القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان المراد الاستثمار فيها.
- ارتفاع نسبة المستثمرين الذين يعتبرون المعلومات المحاسبية هامة وهامة جدا في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم في بورصة عمان.
- صعوبة استخدام القوائم المالية تنحصر في تأخر صدورها من قبل الشركات المساهمة وفي صعوبة فهم البيانات والمعلومات الواردة فيها.
- مصادر المعلومات هي: المركز المالي، قائمة الدخل، حسابات توزيع الأرباح والخسائر، وقائمة التدفق النقدي، والملاحظات والإيضاحات، تقرير مراجع الحسابات وخطاب مجلس الإدارة.

ط - دراسة رواد (2005):

يهدف هذا البحث إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي هذا بالإضافة إلى اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات وتحديد أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- تؤثر المعلومات المنشورة داخل التقارير المدرجة من الشركات في داخل سوق عمان المالي بشكل واضح على قرارات المستثمرين بالسوق سواء كان ذلك بالإقبال على الاستثمار أو العدول عنه.

- إن المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة لا تعتبر كافية بالنسبة للمستثمرين داخل السوق وبالتالي فإن قرارهم الاستثماري يخضع في بعض الأحيان إلى التوجه الشخصي وليس العقلاني.

- أن هناك عوامل مؤثرة في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

2 - الدراسات باللغة الأجنبية:

أ- دراسة Tinic، (1990):

وقد هدفت الدراسة للتعرف على مدى اعتماد المستثمرين على الأرقام المحاسبية وتأثرهم في اتخاذ قراراتهم وبالتالي مدى إدراك المستثمر لاختلاف السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك الأرقام أو المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في قراراتهم، وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المستثمرين.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن المستثمرين يهتمون للتغيرات والطرق المحاسبية التي تحدثها الشركات المصدرة للمعلومات المحاسبية إلى أن تكلفة الوقت والمال لدراسة هذه التغيرات وأثرها تكون مرتفعة مما يجعلهم يتغاضون عن القيام بتلك الدراسات.
- أن بعض المستثمرين يرجع هذه التغيرات أو الاختلافات التي تحدث للأرقام والمعلومات المحاسبية إلى اختلاف السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك الأرقام والمعلومات.
- هنالك أثر كبير للأرقام المحاسبية المتوافرة على توجهات المستثمرين وبالتالي الأثر الواضح على قراراتهم وبالتالي الأثر على أسعار الأسهم أو الأوراق المالية.
- إن الأرقام المحاسبية الواردة في التقرير المالي تعتبر من أهم مصادر المعلومات المتوفرة للمستثمرين خاصة بالنسبة للشركات ذات رأس المال المنخفض.

ب - دراسة Kwaku، (1995)

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت التقارير الفترية للمستثمرين تحتوي على معلومات تؤثر على أسعار الأسهم، فالدراسة تفترض أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 100 شركة من الشركات الصناعية والتجارية المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن التقارير المالية الفترية وما تحتويها من معلومات محاسبية تؤثر على أسعار الأوراق المالية في يوم إصدار التقارير، مما يساهم في مساعدة المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ج - دراسة Wright, Ken، (1996)

تتناول هذه الدراسة دور وأهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات في الأوراق المالية، بهدف زيادة الوعي بسلوك المستثمرين وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في المملكة المتحدة، وقد اعتمدت الدراسة على قوائم الاستقصاء التي أرسلت لمجموعة من المدراء التنفيذيين لتقييم المعلومات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن المعلومات المحاسبية ذات أهمية عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم الوحدات الاقتصادية (الأوراق المالية)، وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثامناً: التعليق على الدراسات السابقة:

باستعراض ما سبق من الدراسات يتبين ما يلي:

أ- أكدت الدراسات السابقة على أن المستثمرين يدركون المعلومات المحاسبية، وأنها تؤثر على قرار الاستثمار.

ب- اتفقت الدراسات السابقة عدا دراسة الزبيدي وهاتف (1999) أن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير.

ج- أكدت دراسة الزبيدي وهاتف (1999) على أن المصادر الأخرى غير المالية تؤثر على قرار الاستثمار.

د- استخدمت الدراسات السابقة عدا دراسة رواد (2005) أسلوب التحليل الوصفي.

هـ- أكدت دراسة الجبوسى وغرايبة (1990) ودراسة الزبيدي (1999) على عدم كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

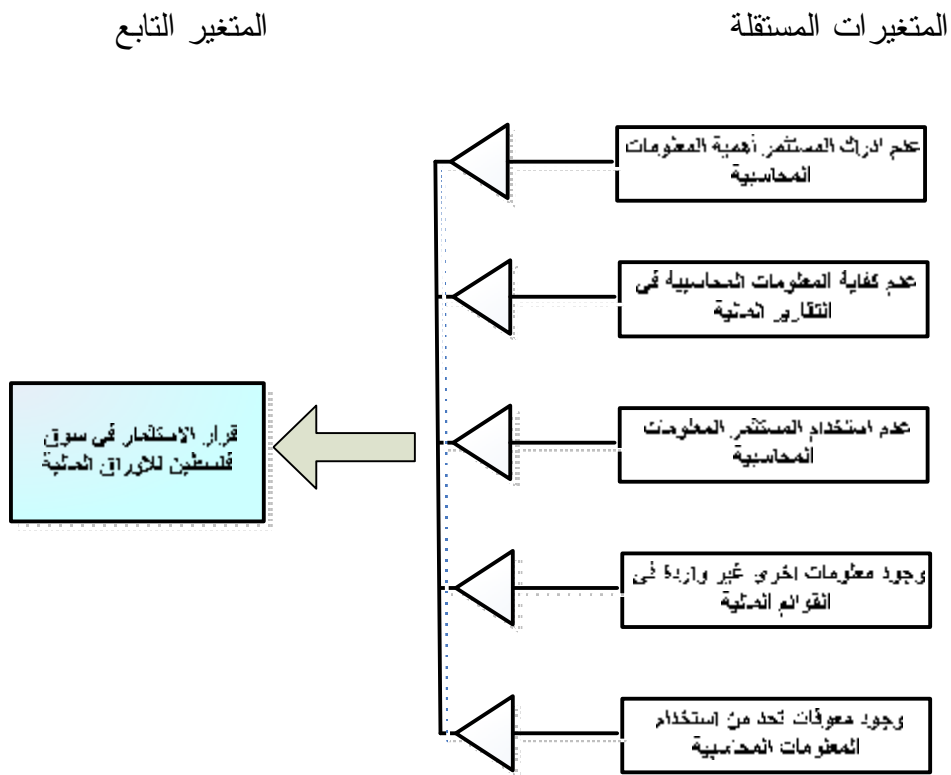
تاسعاً: نموذج البحث:

بناءً على مشكلة وفرضيات البحث يمكن وضع نموذج البحث الذي يوضح العلاقة بين المتغير

التابع والمتغيرات المستقلة كما في شكل (1).

شكل (1)

نموذج البحث



المصدر: إعداد الباحث

الفصل الثاني:

المعلومات الحاسبية وأهميتها في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية

مقدمه:

يتناول هذا الفصل المعلومات المحاسبية وأهميتها في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث تم التعرف في المبحث الأول على المحاسبة كنظام للمعلومات وسمات المحاسبة كنظام للمعلومات ومفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية وأساليب تشغيل المعلومات وخصائصها والقيود على توفيرها واستخدامها.

وتتناول المبحث الثاني أهداف القرار الاستثماري وأنواع ومصادر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري ودور المعلومات المحاسبية في القرار وأخيرا أثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، وبناءً عليه تم تقسيم الفصل كالاتي:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

الحاجة إلى المحاسبة كأداة لتوفير المعلومات

مفهوم البيانات و المعلومات المحاسبية

خصائص المعلومات المحاسبية

مستخدمو المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق

المالية.

أهداف القرار الاستثماري

أنواع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري

مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار

اثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

أولاً: المحاسبة كنظام للمعلومات:

1 - الحاجة إلى المحاسبة كأداة لتوفير المعلومات:

المحاسبة من فروع المعرفة الهامة للمجتمع فهي تعتبر واحداً من العلوم الاجتماعية يهتم بتقديم الأنشطة الخدمية وتزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

وكعلم اجتماعي تتأثر المحاسبة وتؤثر بالعوامل البيئية المحيطة بها فهي تتأثر بالعوامل والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك تؤثر في تلك البيئة وذلك من خلال دورها الفعال بتزويد الهيئات والأفراد بالمعلومات المحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وبالتالي يستطيع هؤلاء الهيئات والأفراد إعادة تشكيل البيئة المحيطة (الخطيب، 1998، ص14).

ولقد تطورت المحاسبة نتيجة للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمعات والذي كان أحد مظاهره تطور المنشآت الاقتصادية من منشآت فردية صغيرة إلى أن وصلت إلى شركات متعددة الجنسيات وما أعقب ذلك من انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة وتنوع الاحتياجات إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (جعفر، 2003، ص36).

ولقد أظهرت الدراسات المحاسبية وجود عدد من الظروف البيئية أدت إلى ظهور الحاجة إلى أداة تستطيع توفير المعلومات المالية عن القيمة الاقتصادية لثروة الوحدة في لحظة معينة، ولعل من هذه الظروف البيئية (بدوي وهلال، 2001، ص 13):

أ - **ندرة الموارد الاقتصادية:** بسبب ندرة الموارد الاقتصادية جعل من الضروري البحث عن أداة تعمل وتحافظ على تلك الموارد وتحديد مدى كفاءة استخدامها في الأنشطة المختلفة، ولقد ظهرت المحاسبة كأداة لتحديد نتيجة النشاط، واستخدام هذه النتيجة كمؤشر على نجاح إدارة الوحدة الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة لديها.

ب - **تزايد المسؤولية الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية وانتشار المفاهيم الأخلاقية للملكية:** لتحديد حقوق أصحاب المصالح المختلفة داخل وخارج المشروع تحديداً دقيقاً وموضوعياً فلقد ظهرت الحاجة إلى المحاسبة كأداة لتحديد تلك الحقوق وفقاً للمعايير والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً والتي تعمل الهيئات العلمية والمهنية على تطويرها وتطبيقها بصورة تضمن هذا التحديد الواضح والدقيق والبعيد عن التحيز لحقوق أصحاب المصالح المختلفة.

ج - **ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة:** نظراً لانتشار هذه الظاهرة حيث يعهد المستثمرون إلى مجموعة من المدراء بتشغيل أموالهم بافتراض أن المدراء ذو كفاءة في استغلال الموارد المتاحة وكذلك صدق وأمانة المدراء في عرض وتفسير نتائج استغلال تلك الموارد.

ومن المتفق عليه أن هناك العديد من الأطراف ترتبط بتعاملات مادية تحتم عليها اتخاذ القرارات بشأن هذه التعاملات، ولعل أهم هذه الأطراف تتمثل في المستثمرين المحتملين، والبنوك، والملاك وغيرهم.

وكل طرف من هذه الأطراف يعلم جيداً بأن أساس اتخاذ القرار السليم هو المعلومات المتاحة بشأن الوحدة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال قرار البنك بشأن منح تسهيلات ائتمانية أو قرض

للوحدة الاقتصادية فإن أساس هذا القرار هو المعلومات عن المركز المالي وتوقيت التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية وبدون توافر هذه المعلومات سنجد من المستحيل اتخاذ قرار الائتمان أو بمعنى آخر إن اتخاذ البنك للقرار بدون توافر المعلومات المناسبة بالتأكد سيكون قرار خاطئ. وكذلك قرار الإدارة بالتوسع في مشروع معين فإن أساس القرار دراسة للجوى توضح ما إذا كان هذا التوسع مربحاً أم لا، ولا يمكن اتخاذ القرار المناسب ما لم تتوفر للإدارة معلومات عن الطلب السوقي المحتمل على المنتج الجديد وكذلك معلومات عن النفقات المحتملة وكل ذلك يحتاج إلى المعلومات المحاسبية (الخطيب، 1998، ص13).

وبنفس المنطق فإن قرار المستثمر المحتمل للاستثمار في الوحدة الاقتصادية يحتاج إلى معلومات دقيقة لهذا المستثمر المحتمل عن المركز المالي وتوقيت التدفقات النقدية للوحدة وبدون توافر تلك المعلومات فإن قرار المستثمر سيكون قراراً خاطئاً، وهكذا الأمر بالنسبة لباقي الأطراف التي لها ارتباط بالوحدة الاقتصادية.

وبذلك فإن عملية توفير المعلومات عن المركز المالي والتدفقات النقدية تعتبر من الأمور الهامة لاتخاذ القرارات، وكان لابد من إيجاد وسيلة لتوفير مثل هذه المعلومات التي بدونها لا يمكن اتخاذ القرارات الاقتصادية صحيحة (بدوي وهلال، 2001، ص 13).

ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى المحاسبة كأداة تعمل إلى قياس أداء المشروع والعاملين به، من خلال تحديد نتيجة النشاط خلال فترة القياس ثم إيصال نتيجة هذا القياس إلى الأطراف ذات العلاقة بالمشروع لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (الصبان، 1996، ص 14).

2- سمات المحاسبة كنظام للمعلومات:

ففي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على عدة سمات للمحاسبة كنظام للمعلومات وهي كالتالي:

أ- تحديد الاحداث والعمليات التي تحدث بالمنشأة وقياسها بوحدة النقود المتعامل بها (الشريف، 1989، ص 8).

ب- تجميع وتسجيل وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية ثم إنتاج معلومات محاسبية من خلال قوائم مالية حسب معايير ومبادئ محاسبية موحدة (علي، 2003/2004، ص 13).

ج- تحليل وتفسير وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم (الشريف، 1989، ص 8).

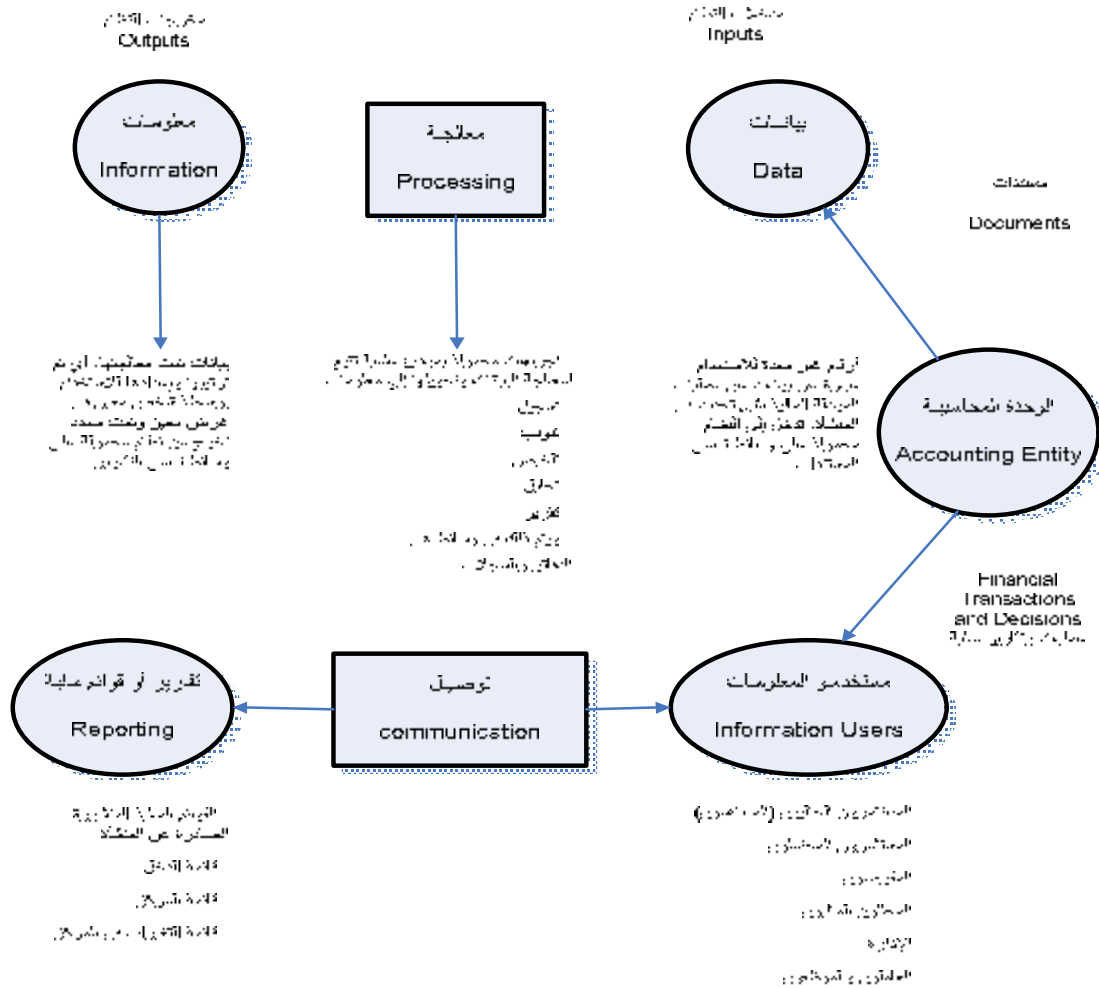
د - إنتاج المعلومات المحاسبية وإيصالها لأصحاب العلاقة له مردودا اقتصاديا حيث يعتمد عليها أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

هـ- إن المحاسبة المالية بهذه السمات تستوفي أركان الاتصال حيث المحاسب مرسل والقوائم المالية أداة الاتصال والمعلومات المحاسبية رسالة وأصحاب العلاقة مستقبل الرسالة (علي، 2003/2004، ص 13).

والشكل رقم (2) يوضح المحاسبة كنظام للمعلومات:

شكل رقم (2)

المحاسبة كنظام للمعلومات



المصدر: الخطيب، 1998، ص 14

ثانياً: مفهوم البيانات و المعلومات المحاسبية:

1 - تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية:

عادة ما يتم استخدام البيانات والمعلومات كمرادفين لمصطلح واحد على الرغم من وجود الاختلاف الشديد بينهم ويجب التمييز بين المصطلحين على النحو التالي:

أ - البيانات:

- "هي مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرارات إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات وقد تأخذ شكل أرقام أو حقائق تاريخية عن أنشطة وفعاليات المنشأة" (عبد الرزاق، 1993، ص 10).

وعليه يمكن القول إن البيانات هي جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من حقائق وأحداث وأرقام خام ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها وتتميز بأنها موضوعية بطبيعتها تعبر عن حقيقة وقوع أحداث مالية معينة غير مرتبة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام (البيئة) وهي غير معدة للاستخدام، وتحتاج إلى تصنيع (تشغيل) لكي تتحول إلى منتج نهائي له استخدام وذات معنى ومفيد لإشباع حاجة قائمة لمتخذي القرارات وهذا المنتج يسمى المعلومات.

ب - المعلومات:

- "هي بيانات تم تجهيزها ولها معنى لمستلمها أو مستخدمها ولها قيم حقيقة أو متوقعة في العملية الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات، ويجب أن تضيف إلى ما نعرفه عن حدث أو مكان وان توضح لمستلمها شيئاً لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به" (الفيومي، 1992، ص 41).

وعليه يمكن القول إن المعلومات عبارة عن قيم حقيقية أو متوقعة في العملية الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات وأي مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين (تشغيلها وتجهيزها) معدة للاستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين وفي وقت محدد وهي تعتبر غير موضوعية بطبيعتها لارتباط ذلك الشخص وهي بمثابة منتج نهائي، ومن مهامها أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها وأن توضح لمستخدمها شيئاً لا يعرفه ولا يمكن التنبؤ به. مع ملاحظة أن كل البيانات حقائق ولكن ليس كل المعلومات حقائق، وما يعتبر معلومات لأحد الأفراد قد يكون بيانات لفرد آخر.

جدول رقم (1)

أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات المحاسبية

الرقم	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات المحاسبية
1	طبيعتها	حقائق وأرقام خام أولية	حقائق وأرقام نهائية
		أحداث مالية غير مرتبة	مرتبة بشكل معين
		موضوعية بطبيعتها لأنها مجرد تعبير عن الواقع	غير موضوعية بطبيعتها لارتباطها بالفرد المعين
2	الاستخدام	غير معدة للاستخدام	معددة للاستخدام
3	المعرفة	لا تزيد معرفة الشخص بشيء	تزيد معرفة الشخص بشيء
4	الوضوح	لا توضح لمستخدمها شيئاً	توضح لمستخدمها شيئاً لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به
5	الارتباط	لا يمكن أن تكون كافة البيانات مرتبطة في وقت	يجب أن تكون مرتبطة بمشكلة أو حدث معين
6	عامة	كل البيانات حقائق	ليس كل المعلومات حقائق

المصدر: أعداد الباحث بالرجوع إلى مراجع مختلفة.

2- طرق تشغيل المعلومات للتنبؤ بالمستقبل:

أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في نشراته إلى أن المستخدمين للمعلومات يهدفون إلى الوصول إلى نظرة مستقبلية عن نشاط الوحدة وهم يقومون بذلك عن طريق الآتي (عيسى، 2004، ص 28):

أ- دراسة المعلومات عن الماضي والحاضر ويمكن التنبؤ للمستقبل بدراسة المعلومات التاريخية والحالية والتي تساعد في تحديد الفرص والمخاطر التي تواجه الوحدة.

ب- البحث عن مؤشرات رئيسية ضمن البيانات التاريخية مثل الاتجاه العام، مقاييس الأداء، مقاييس الارتباط والبحث في البيانات التاريخية لبيان الآثار الاقتصادية أو التكنولوجية أو السياسية التي من المتوقع أن تستمر ويعتبر من المفيد والمهم أن يتم إعداد البيانات بأسلوب يمكن من تحديد الاتجاهات وهناك أسلوبين مساعدين لذلك هما:

- يتم إعداد البيانات بأسلوب ثابت مع مرور الزمن بحيث أن أي تغيرات تحدث تكون نتيجة للأحداث والأنشطة وليس نتيجة أسلوب إعداد البيانات.

- أن يتم فصل اثر الأنشطة غير العادية عن الأنشطة المتكررة.

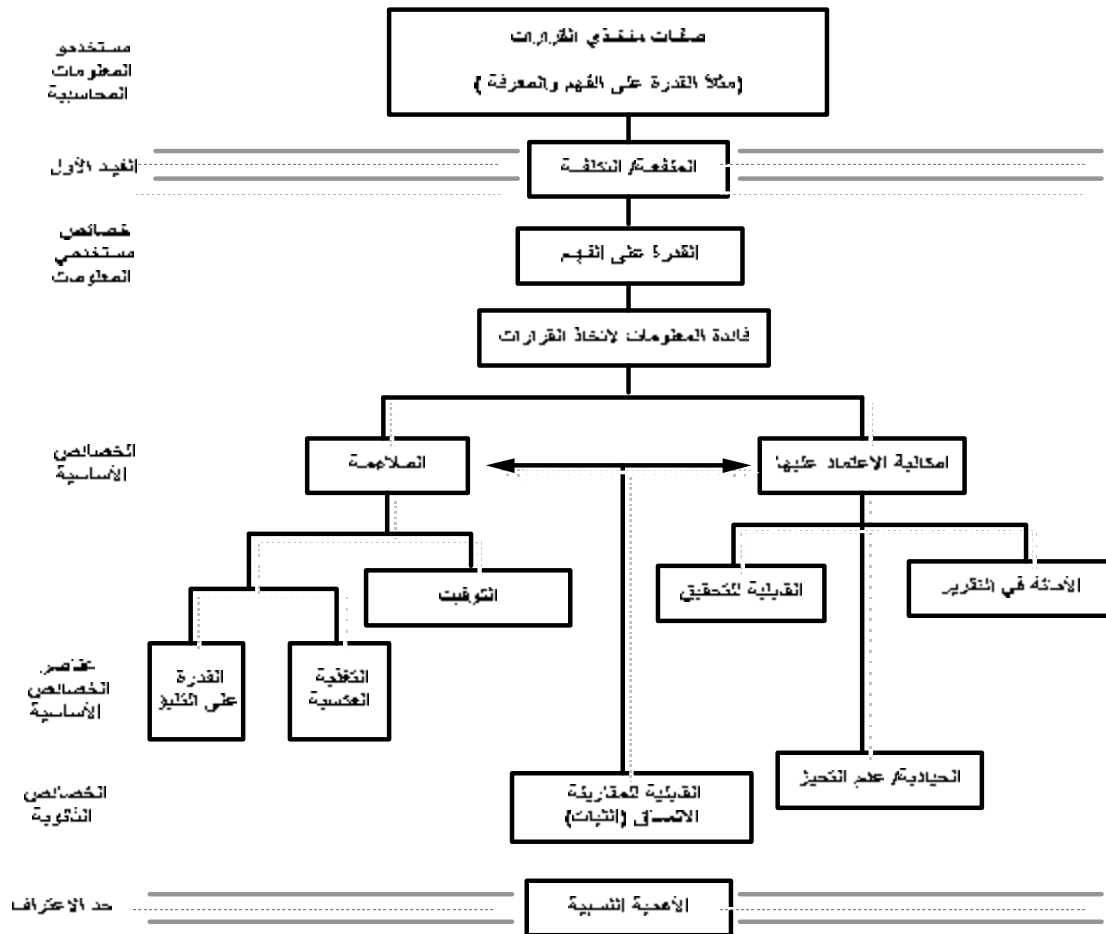
ج- البحث عن بيانات ذات منظور مستقبلي والتي تساعد على التنبؤ مثل خطط الإدارة، تقييم الفرص والمخاطر والبيانات التنبؤية.

ثالثاً: خصائص المعلومات المحاسبية:

قام مجلس معايير المحاسبة بالولايات المتحدة بإصدار رقم 2 وهو يتناول الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة وكذلك تطرق المعيار الدولي رقم 1 إلى خصائص القوائم المالية وما هي الخصائص التي تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة (حماد، 2004، ص 78)، ويوضح شكل رقم (3) خصائص المعلومات المحاسبية كما وردت في الإصدار رقم 2.

شكل رقم (3)

خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: FASP, 1980. P 20

يتضح من الشكل السابق أن خصائص المعلومات المحاسبية قد رتبت هرمياً، ففي أعلى الشكل يظهر مستخدمو المعلومات وصفاتهم مثلاً القدرة على الفهم وسيتم التعرف على مستخدمي المعلومات فيما بعد، ومن ثم الصفة الأساسية للمعلومات وهي القابلية للفهم لأن المعلومات لن تكون ذات فائدة لاتخاذ القرار ما لم تكن مفهومه كما أشار (رمو، 1999، ص 174)، وتعتمد هذه الصفة على صفات مستخدمي المعلومات أي أنها مشتركة بين صفات المعلومات ومستخدميها.

وتظهر بعد القابلية للفهم الخاصية الأساسية للمعلومات وهي فائدة (منفعة) المعلومات أي أن المعلومات يجب أن تكون نافعة تعمل على إشباع حاجات مستخدميها وقد تتعارض في بعض الأحيان، فقد تكون نافعة لطرف ولا تكون كذلك لطرف آخر، كما إن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذلك في وقت آخر، ولذلك فإن المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية والجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تثار في أذهان مستخدميها هي المعلومات التي يمكن أن توصف بحق إنها معلومات نافعة (لوندي، 1998، ص 29).

وبالتالي فإن فائدة المعلومات تعد الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية حتى تحقق الأهداف المرجوة منها في ترشيد القرارات الاقتصادية وحتى تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تتوفر لها خاصيتان رئيسيتان هما: الملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها، وخاصيتان ثانويتان هما: القابلية للمقارنة، والاتساق (الثبات) (رمو، 1999، ص 174).

1 - الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

أ - الملاءمة:

وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار الذي سيتخذ ولكي تكون للمعلومات قدرة على ذلك يجب أن يتوفر بها الخواص الفرعية التالية (المجمع العربي، 2001، ص 89):

- الملاءمة بالتوقيت: ويقصد به توفر المعلومات في توقيت مناسب لأصحاب العلاقة وللوصول إلى هذه الخاصية كانت الدعوة من المؤسسات العلمية والمهنية المحاسبية للدول بإصدار التقارير السنوية بعد انقضاء الفترة المالية وبما لا يتجاوز الـ 3 شهور، وكذلك بإصدار التقارير المالية المرحلية النصف والربع سنوية مما عزز إمكانية توفير المعلومات المحاسبية في توقيت ملائم.
- الملاءمة للتنبؤ: أي أن تكون هذه المعلومات أساساً مهما يساهم ويساعد متخذي القرار بتوقع نتائج مستقبلية.

- ملاءمة المعلومات لإمكانية التحقق من التوقعات (التغذية العكسية): أي أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة، مما يوفر للمستخدم إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.

ب - الثقة وإمكانية الاعتماد عليها:

- تعتبر المعلومات المحاسبية موثوق بها عندما يتمكن المستخدمون الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة بالشركة، فالهدف هو تقديم المعلومات التي يثق فيها المستخدمون (الدهراوي، 2001، ص 94).

ولتحقيق هذا الهدف فإن المعلومات يجب أن تحتوي على الخواص الفرعية التالية:

- الحياد (عدم التحيز): فتعني أن القوائم المالية يجب أن تكون ذات أغراض عامة وليس لأغراض خاصة وتعمل على إشباع احتياجات العديد من المستخدمين وتظهر النشاط الاقتصادي بدرجة صادقة بحيث لا تؤثر على سلوك الأفراد في اتجاه معين (الدهراوي، 2001، ص 94).
- صدق التعبير عن النشاط: ويقصد بذلك أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة التعبير بأمانة عن الحدث أو الموضوع الذي يتم عرضه.

- القابلية للتحقق: ويعني هذا المفهوم ضرورة التزام القائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام نفس الطرق والأساليب لقياس العائد أو الأرباح لان اختلاف الطرق في القياس سيؤدي إلى نتائج مختلفة وبالتالي إلى معلومات محاسبية مختلفة ومن ثم اتخاذ قرارات خاطئة وهذا يقلل ثقة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية (الصعيدى آخرون، ص 94).

2 - الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

أ - القابلية للمقارنة:

- تعني القابلية للمقارنة أن يكون بالإمكان مقارنة المعلومات المحاسبية لذات المنشأة وربما لعنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية عبر عدد من الفترات المحاسبية وكذلك إمكانية مقارنة هذه المعلومات مع منشأة مماثلة في نفس الصناعة من جهة أخرى.
- ويعتمد مستخدمو المعلومات هذه المقارنة للحكم على المركز المالي للمنشأة والأداء الاقتصادي للمنشأة وهيكل تمويلها ومن ثم يمكن اتخاذ قرارات هامة مثل قرارات تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة والممكنة وتحديد اتجاهات مؤشرات الأداء مثل الربحية (علي، 2003/2004، ص 44).

ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة فإنه يجب أن تتوافر الشروط التالية:

- سهولة العرض بحيث يسهل إجراء تقسيم تلك المعلومات إلى مجموعات متجانسة واجتراء

عمليات التحليل والمقارنة عليها.

- الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية لأخرى (الصعيدى آخرون، ص 95).

ب - الاتساق (الثبات):

يقصد به الثبات في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى وبالتالي تتحقق

إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الفترات المحاسبية وقد تفرض بعض المتغيرات البيئية

الوحدة الاقتصادية تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها وفي مثل هذه

الحالات ينص مجلس معايير المحاسبة المالية على ضرورة الإفصاح عن أي تغيير وبيان أثره

على الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها (أبو المكارم، 2004، ص 33).

3 - القيود على إنتاج (توفير) المعلومات المحاسبية:

هناك عدد من القيود التي يجب أخذها في الاعتبار عند توفير معلومات محاسبية تتصف بالخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة لمتخذي القرارات وهي:

أ - التكلفة والمنفعة:

إن إعداد المعلومات المحاسبية عملية لا تخلو من التكلفة فانه يجب على واضعي المعايير المحاسبية أن يأخذوا في الاعتبار ما إذا كانت المنفعة المتوقعة من إعداد المعلومات والإفصاح عنها تزيد عن تكلفة هذا الإعداد ويجب أن تزيد المنفعة المتوقعة من المعلومات عن تكلفتها حتى يتم إنتاج المعلومات.

ونظرا لأن المعلومات المحاسبية سلعة عامة وبالتالي فإن المنفعة المترتبة عليها ليست دائما قابلة للقياس، وكذلك تكلفتها تشتمل العديد من العناصر مثل تكلفة إنتاج المعلومات وتكلفة المراجعة وتكلفة الدعاوى القضائية وتكلفة الإفصاح بالنسبة للمنافسين ويجب أن يلاحظ أنه على الرغم من أن المنفعة قد تتحقق لكل من منتج المعلومات ومستخدميها إلا أن صعوبة قياس هذه المنفعة كميًا يجعل تحليل التكلفة والمنفعة من الأمور التي تثير الكثير من الجدل في مجال المحاسبة (الصبيان وجمعة، 1995، ص 102).

ب - الأهمية النسبية:

تعتبر الأهمية النسبية أحد المفاهيم الهامة وتوضح أهمية هذا المفهوم من عبارة مجلس معايير المحاسبة المالية ومؤداها أنه ليس مطلوبا تطبيق قائمة المعايير على البنود غير الهامة نسبيا ونظريا إن البند يعتبر هاما نسبيا إذا كان من المحتمل أن يكون له تأثير على قرارات المستخدمين، ولكن عمليا لمفهوم الأهمية النسبية يتطلب استخدام التقرير الشخصي للمحاسب عند

تحديد ما يعتبر هام نسبيا وما يعتبر غير هام نسبيا ويعتمد قرار المحاسب في هذا الصدد على قيمة البند فإذا كانت قيمته مرتفعة يعتبر هاما نسبيا بينما إذا كانت منخفضة فإنه غير هاما نسبيا، والمعايير الوصفية حيث لابد من أن تؤخذ في الاعتبار معايير وصفية (نور وشحاته، 1992، ص 65).

ج - التوقيت المناسب:

يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب، ورغم أن عرض القوائم المالية بعد انتهاء السنة المالية إلا أن عرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى استخدام هذا العرض للوصول إلى توقعات سريعة وبالتالي يستطيع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب (نور وشحاته، 1992، ص 65).

د - التحفظ (الحيطة والحذر):

التحفظ هو رد فعل لعدم التأكد وللسنوات كثيرة كان المحاسبون متأثرين بالتحفظ، ويتم عمله لتقليل مخاطر عدم التأكد للمقرضين الخارجيين إذا كانت النتائج تهدف إلى أمور لصافي الأصول أو صافي الدخل فإن التحفظ يضلل المستخدمين وهذه المعلومات المتحفظة غالبا ما تؤدي إلى المبالغة في السنوات التالية (حماد، 2004، ص 59).

هـ - التوازن بين الخصائص النوعية:

في الممارسة العملية غالبا ما تكون الموازنة أو المقايضة بين الخصائص النوعية وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية (المجمع العربي، 2001، ص 6).

4- احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية:

تتباين احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية وذلك تبعاً لعوامل متعددة أهمها (الشيرازي، 1990، ص 15):

1- طبيعة المستخدم.

2- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية.

3- نوع المعلومات المحاسبية المطلوبة ومستوى جودتها وكميتها.

4- توقيت المعلومات المحاسبية.

وتؤثر هذه المعلومات بشكل مباشر على النظام المحاسبي ليقوم بإنتاج المعلومات الملائمة والتي تفي بمتطلبات احتياجات المستخدمين منها رغم تباينها وتنوعها.

رابعاً: مستخدمو المعلومات المحاسبية:

تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات المحاسبية إلى أطراف متعددة تحتاج إلى تلك المعلومات لغرض اتخاذ قرارات اقتصادية، وإن تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم لذلك فإن اختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين كبيرتين هما (حنان وآخرون، 2004، ص 26):

1- المستخدمون الداخليون:

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة، فالمديرون يحتاجون المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المنشأة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو المنشأة.

2 - المستخدمون الخارجيون:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين:

أ- فئات لها مصالح مالية مباشرة في المنشأة.

ب- فئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

أ- فئات لها مصالح مالية مباشرة:

- المستثمرون الحاليون:

وهم ملاك المشروع في المشاريع الفردية وشركات التضامن وهم المساهمون في الشركات المساهمة وهم أكثر الأطراف اهتماما بالمشروع بحكم أنهم أصحاب راس المال ويهتم الملاك بمخرجات قائمة نتائج الأعمال والتي توضح لهم الأرباح الصافية التي حققها المشروع وقدرته على توزيعها بشكل دوري، وقائمة المركز المالي والتي توضح أصول والتزامات المشروع في لحظة معينة (المجمع العربي، 2001، ص 83).

- المقرضون:

وتشمل هذه الفئة الدائنون التجاريون (الموردون) والذين قاموا بتوريد البضائع للمنشأة بالأجل، وكذلك المقرضون للمال سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات وتهتم هذه الفئة بالتقارير والمعلومات التي توضح سيولة المنشأة وربحيته والتي يمكن التعرف عليها من خلال قوائم المركز المالي والتدفقات النقدية وقوائم الدخل (المجمع العربي، 2001، ص 83).

- المستثمرون المرتقبون:

ويحتاج هؤلاء المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات اللازمة باستثمار أموالهم، وهم يتخذون القرارات ولا يقدمون إذا تبين لهم من هذه المعلومات قدرة المنشأة على تحقيق الإرباح بنسب عالية ودورية، والوضع المالي السليم للمنشأة والذي يكفل استمرارية المنشأة وعدم تعثرها في المستقبل القريب (المجمع العربي، 2001، ص 83).

- العاملون (الموظفون):

يهتم الموظفون بالقوائم المالية للمنشآت التي معلومات يستخدمونها في التنبؤ بمستقبل المنشأة وبناء على ذلك يقومون بتقييم فرص العمل ومدى مقدرة المنشأة على دفع زيادة الأجور وفي بعض الدول فان عديدا من المنشآت تقوم بتوفير معلومات محاسبية بصورة تفصيلية للموظفين (نور وشحاته، 1992، ص 29).

- الزبائن (العملاء):

هم الأفراد والشركات الذين يقومون بشراء خدمات أو منتجات الشركة أو كليهما وهؤلاء الزبائن قد يكونون زبائن دائمين وقد لا يكونون كذلك، ويعد الزبائن الدائمون ذوي أهمية للشركة وتأثير على حياتها وغالبا ما يرتبطون مع الشركة بعقود طويلة الأجل نسبيا بقصد شراء خدماتها أو منتجاتها، وهم لا يقومون بتوقيع العقود إلا بعد دراسة الوضع المالي للشركة وهذه الدراسة تعتمد على المعلومات المحاسبية وكلما زادت أهمية الزبون كان بإمكانه أن يطلب المعلومات المحاسبية التي يراها ضرورية وكافية لاتخاذ قرار التعامل مع الشركة أو عدمه والتأكد من أن مموليتها سيوفون بتعهداته من حيث الكمية أو النوعية أو موعد التسليم (زيد، 1995، ص 156).

- اتحادات (نقابات) العمال:

تدخل اتحادات العمال في مناقشات تتعلق بمستوى الأجور وزيادتها وغلاء المعيشة وتحسين ظروف العمل والعمال وتستخدم اتحادات العمال المعلومات المحاسبية في هذا المجال وهي تحتاج إلى معلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المنشأة للدفاع عن حقوق العمال (الشريف وآخرون، 1989. ص 15).

ب - فئات لها مصالح مالية غير مباشرة:

- الجهات الحكومية:

تحتاج الحكومة المعلومات المحاسبية التي تساعد في الرقابة على الاقتصاد القومي وتعتمد الحكومة على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لاستخلاص استنتاجات عن النمو والسيولة والربحية، واستنادا إلى تلك المعلومات ومعلومات اقتصادية أخرى تقوم الحكومة بإعداد السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تتضمن معدلات الضرائب وسياسات الأسعار والأجور وحوافز الاستثمار وفرض قيود على الواردات لحماية صناعات محلية معينة. ومن ناحية أخرى فإن تحديد الضريبة على دخل الشركة يعتمد عادة على القوائم المالية بالرغم من أن قائمة الدخل يتم تعديلها وفقا لمقتضيات قوانين الضرائب (نور وشحاته، 1992، ص 29).

- البورصات وأسواق المال:

تسعى اللجان المشرفة على البورصات وأسواق المال إلى وضع بعض الضوابط والمعايير الذي تضمن شفافية المعلومات المحاسبية، وتلزم البورصات الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية ليستطيع المستثمرون بإجراء المقارنة والمفاضلة بين بدائل الاستثمار وهذا يؤدي إلى تحفيز عمليات الاستثمار وتداول الأوراق المالية وتشجيع المستثمرين (المجمع العربي، 2001، ص 85).

- السلطات القضائية:

فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور التقليسة والمنازعات القضائية.

- المخططون الاقتصاديون:

فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته (حنان وآخرون، 2004، ص 29).

- مكتب الاستشارات المالية (المحللون الماليون):

تقوم هذه المكاتب بتحليل التقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة حيث تخدم هذه التقارير كمصدر للمعلومات لاستخراج المؤشرات المختلفة والتي تستخدم لتصنيف هذه الشركات إلى درجات حسب درجة الربح ودرجة المخاطرة حتى يكون المستثمر طالب الاستشارة على بيئة من الأمر ويستطيع أن يتخذ قراره بثقة وأمانة (العيسي، 2003، ص 28).

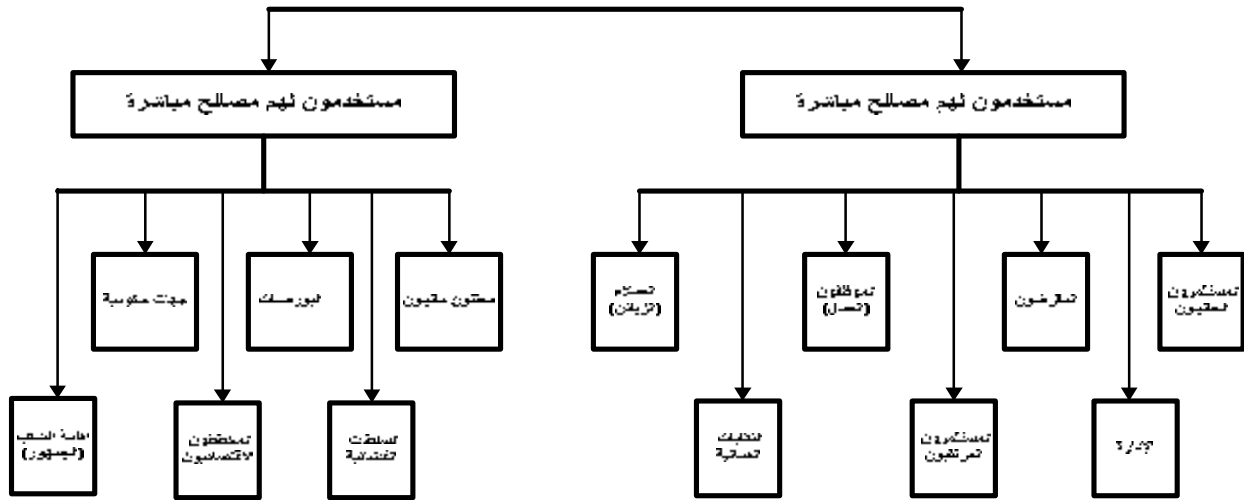
- عامة الشعب (الجمهور):

المقصود بعامة الشعب هو جماهير الشعب المُدرِكة لدور مختلف الشركات وتأثيرها في الحياة العامة والخاصة لأفراد الشعب ويقصد بذلك هؤلاء الأشخاص - الذين يقعون خارج نطاق مستخدمو المعلومات المشار إليهم - والذين يعكسون طموحات وتصورات الشعب بصورة عامة ومن أمثلة هذه الطموحات هو تأكدهم من أن نشاط الشركة إنما هو في صالح الشعب وللمساهمة في تحقيق رفاهيته بموجب تعاليم الشريعة الإسلامية (زيد، 1995، ص 160).

وأخيراً يوضح شكل رقم (4) مستخدمي المعلومات المحاسبية.

شكل رقم (4)

مستخدمو المعلومات المحاسبية



المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى مراجع مختلفة.

المبحث الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار

الاستثمار في سوق الأوراق المالية

أولاً: أهداف المستثمر:

تتباين أهداف الاستثمار حسب الامكانيات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر فرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثماري وأخيراً ما يميز به شخصياً أو ما يعتمد عليه من قدرات أو أجهزة إدارية.

ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية:

- 1- الحصول على أموال لتمويل الإنفاق.
- 2- الادخار لاستخدام تلك الأموال في حالة التقاعد (حنفي، 2003، ص 192).
- 3- الحفاظ على الأصول المادية (والمالية): التي يمتلكها المستثمر أو يحق له الصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.
- 4- استمرار السيولة النقدية لأنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة.
- 5- استمرار الدخول وزيادتها ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر لرفع مستويات معيشته وثم قدراته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة (معروف، 2003، ص 20).

ثانياً: أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري:

يحتاج قرار الاستثمار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح.

ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالاتي (متولي، 1997، ص 15):

1- معلومات عن البيئة الخارجية للشركة:

وتتضمن تلك المعلومات معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعدلات الضرائب، بالإضافة إلى معلومات اجتماعية عن عادات وتقاليد المجتمع ومستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك فيه، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي عامة واستقرار سياسات الاستثمار خاصة ومعدلات الضرائب وأخيراً معلومات عن سوق راس المال ودرجة نموها وحجم التعامل فيها والخطر المنتظم للسوق وأسعار الأوراق المالية.

2- معلومات عن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في ذلك القطاع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار فيه ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع ومستوى التكنولوجي فيه ومعلومات عن العمالة.

3- معلومات عن الشركة:

وهي المعلومات التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية أو غير كمية.

والمعلومات الكمية سواء كانت معلومات محاسبية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي أو المؤقت والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية وتقرير مجلس الإدارة أو معلومات غير محاسبية عن كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة وأسعار أسهم الشركة.

أما المعلومات غير الكمية فهي معلومات عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منتجاتها.

4- إضافة إلى ما سبق يهتم المستخدمون الخارجيون (أهمهم فئة المستثمرون ثم المقرضين) بالمعلومات المتعلقة بالنقاط الثلاث التالية (حنا وآخرون، 2004، ص 48):

أ- التدفقات النقدية: التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلاً في شكل توزيعات أرباح نقدية وهي تمثل استرداداً لأموال المستثمرين في المنشأة.

ب- معرفة القدرة الكسبية للمنشأة: أي مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبؤ للفترة التالية، ويتم التعرف على القدرة الكسبية في شكل توزيع أرباح المساهمين وسداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم.

ج- تقييم الوضع المالي للمنشأة بثلاثة اعتبارات رئيسية مرتبطة وهي:

- السيولة ويقصد بها قدرة المنشأة على مواجهة وسداد التزاماتها في الأجل القصير.

- اليسر المالي: وهو قدرة المنشأة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها وديونها والقروض الطويلة الأجل.

- الربحية: وهي قدرة المنشأة على توليد موارد اقتصادية مضافة وتتمثل الربحية في إنتاج سلع وخدمات ثم بيعها بسعر يزيد عن تكلفة الموارد المستنفذة في تلك الأنشطة.

ثالثاً: مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار

الاستثماري:

حيث أن المعلومات تؤثر في قيم الاستثمارات، فإنه يتوقع أن يكون المستثمر مسلحاً بأكبر قدر من المعلومات، وإن عدم توافر المعلومات في أي سوق للأوراق المالية بدرجة يؤدي إلى استمرار الخلل في الأسعار بدون تصحيح ويترتب على ذلك تقلبات حادة جداً داخل السوق بالإضافة إلى تحقيق أرباحا غير طبيعية بل وخسائر غير طبيعية مما يقلل من الثقة في سوق الأوراق المالية ويقلل التعامل فيه (الحنوي وآخرون، 2002/2001، ص 117).

ويمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية لتحليل أي منشأة إلى نوعين هما:

1- مصادر داخلية من المنشأة:

تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المحاسبية ما يلي (حماد، 2000، ص 60):

أ- القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

ب- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

ج- التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية).

د- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

هـ- تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

و - قوائم تتبؤات الإدارة.

ز -معلومات أخرى.

2- مصادر خارجية:

وتشمل المصادر الخارجية للمعلومات المحاسبية ما يلي (هندي، 1997، ص 219):

- أ - الصحف: يوجد العديد من الصحف المتخصصة التي تهتم المستثمرين.
- ب - المجالات المالية المتخصصة: هناك العشرات من المجالات التي تهتم جمهور المستثمرين.
- ج - مطبوعات استشاري الاستثمار: يقصد باستشاري المؤسسات المتخصصة في الاستثمار.
- د - مطبوعات بيوت السمسة: عادة ما يوجد في بيوت السمسة الكبيرة أقسام متخصصة للبحوث والدراسات من شأنها أن تحقق لبيت السمسة مركزا تنافسيا بين أقرانه.
- ويتيح قسم البحوث للعملاء الحاليين والمحتملين معلومات مجانية مفيدة عن حالة سوق راس المال والأوراق المالية التي ينصح ببيعها أو شرائها بما يناسب كل فئة من فئات المستثمرين.
- هـ - المطبوعات الحكومية: تعتبر المطبوعات الحكومية من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة وذلك إضافة إلى كونها مصدرا للمعلومات عن العديد من الصناعات.
- و - بنوك المعلومات: توفر للمستثمرين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن المنشآت التي أصدرتها.

ز - الأصدقاء والشائعات (متولي، 1997. ص 16)

ح - الأسرار المنقولة عن المشروع.

ط - بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد.

رابعاً: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات:

"يمكن تعريف اتخاذ القرارات بأنها عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها وكذلك يمكن تعريفها بأنها اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تفيد عملية المفاضلة" (العيسي، 2003، ص 23).

وتتم عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل كما في الشكل التالي:

شكل رقم (5)

مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر: العيسي، 2003، ص 23.

إن هذه المراحل الموضحة في الشكل السابق تتطلب قدراً من المعلومات والبيانات عن كل مجال حتى يتمكن متخذ القرار من معرفة النتائج المترتبة على أي اختيار، فعملية جمع المعلومات لاستخلاص المفيد منها تعتبر عملية أساسية لا بد لمتخذ القرار من القيام بها.

ويمكن تلخيص دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بما يلي:

1- دور المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية على وجه

العموم كالآتي:

أ- ندرة الموارد الاقتصادية: تتبع أهمية المعلومات من الحاجة إلى ترشيد القرارات، وذلك لندرته حيث تساعد المعلومات على توزيع واستخدام هذه الموارد بشكل أفضل.

ب- ظروف عدم التأكد: تلعب المعلومات دوراً أساسياً في تسهيل عملية اتخاذ القرارات وذلك بتقليل درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار عن طريق إمداد القرار بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء التوقعات المستقبلية.

ج- التغذية الراجعة: تساهم المعلومات عن نتائج تنفيذ القرارات في المتابعة وإجراء التقييم والتحقق بما يساعد على توفير معلومات لترشيد قرارات مستقبلية (العيسي، 2003، ص 23).

د- التكلفة والعائد: تمثل أنشطة الحصول على المعلومات وتحليلها واستخدامها جهوداً مبدولة ولها تكلفة وجب أن تتناسب مع العائد، إذ أن مستخدمي المعلومات يهتمون بمنافعها في حين يهتم معدو هذه المعلومات بتكلفتها.

هـ- تنوع وتعدد مصادر المعلومات: تتنوع وتتعدد مصادر المعلومات في أي مجتمع من المجتمعات ولا بد من تخصص أفراد المجتمع بتقديم المعلومات إذ يعد المحاسبون أحد هذه الجهات التي تقدم المعلومات المحاسبية إلى الأطراف الخارجية التي تشكل سوق الأوراق المالية أهم وأوسع مستقبل لهذه المعلومات (جاسم، 1994، ص 76).

2- دور المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية

كالاتي:

العديد من الباحثين أشار إلى أهمية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية حيث وجدت اهتماما بالغاً مما أدى إلى توصلهم إلى نتائج هامة للمستثمرين ولأسواق الأوراق المالية.

ويمكن تحديد دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية كالاتي:

أ- ترى مصطفى، نهال (يناير 2000، ص 898) أن أسواق الأوراق المالية تلعب دوراً حيوياً لكل من المستثمرين والمشروعات المصدرة لأوراق مالية والاقتصاد القومي ككل والواقع أن مقومات السوق يعتمد على المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المحاسبية حيث أن الدور الرئيسي لهذه المعلومات هو مساعدة مستخدميها على اتخاذ القرارات الرشيدة.

ب- وأشار جاد الله، أحمد (2000، ص 115) إلى أن المعلومات المحاسبية لها عدة ادوار هامة في سوق المال فمن ناحية تعتبر المعلومات المحاسبية ضرورية للتوصل إلى أسعار الأوراق المالية التي تعكس علاقات المخاطرة والعائد، كما إنها تساعد المستثمرين على تكوين سلات الأوراق المالية للحصول على أعلى معدل للعائد مع درجة معينة من المخاطرة. ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المحاسبية ضرورية لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين مختلف المنتجين ويتحقق ذلك عندما يتمكن المنتجون من الحصول على الاعتمادات الرأسمالية اللازمة لتحقيق أعلى ناتج قومي كل بقدر معين من الموارد.

ج- وأشار الحناوي وآخرون (2001/2002، ص 130) من ناحية المستوى الاقتصادي ككل فإن توافر المعلومات يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق راس المال من حيث تحقيق التوازن بين العائد والخطر وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وزيادة حجم التعامل ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

د- ويرى الدهراوي، كمال (2001، ص 19) أن سوق راس المال يمثل الوسيلة الهامة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها إلى المشروعات الاقتصادية (المستثمرين) الذين يرغبون في تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة ويجب أن يعكس سوق راس المال أسعار التوازن لأسهم راس المال ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات وتمائلها لجميع المستثمرين في سوق راس المال، ومدى فهم وتفسير السوق (المستثمرين) واستيعابه للمعلومات. ويحتاج المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تحقيق الآتي:

- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

- تقدير درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم.

- مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية.

هـ- وأشار نداء، مصطفى (1997، ص 2) أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها الشركات تلعب دورا أساسيا في سوق الأوراق المالية حيث تقوم بتوفير المعلومات الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم وذلك بتقييم أداء الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ومن ثم تحديد السعر المناسب للأوراق المالية الخاصة بهذه الشركات وأخيرا تحديد مجالات الاستثمار، ولكن تحديد السعر المناسب

ومجالات الاستثمار يتطلب أن يقوم المستثمر بتحليل القوائم المالية تحليلًا دقيقًا وبالتالي يجب على المستثمرين الاعتماد اعتمادًا كبيرًا على المحللين الماليين الذين يجب أن يقوموا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالشركات الموجودة بسوق الأوراق المالية لتحديد أفضل مجالات الاستثمار والتي يجب أن توجه إليها أموال المستثمرين.

و - وأكد العظمة والعادلي (1986، ص 76) على دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية كالتالي:

- على مستوى المستثمر الفردي:

الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها.

الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجات الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار.

الحصول على معلومات تفيد في ترتيب وتغيير مكونات محفظة الاستثمارات.

- على مستوى السوق:

إشاعة الثقة والاستقرار في التعامل بين المستثمرين.

توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.

خلق مجالات لأدوات الاستثمار المبتكرة القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

- على مستوى المجتمع:

ترشيد القرارات الاقتصادية وحسن توزيعها بين مجالات الاستثمار.

تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

وهكذا يتضح أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية وهذا ما عكسه هذا المبحث ليقدم أساسا نظريا لقياس هذه الأهمية والذي سنتأوله في الصفحات القادمة.

خامساً: اثر عدم تماثل المعلومات على سوق الأوراق المالية:

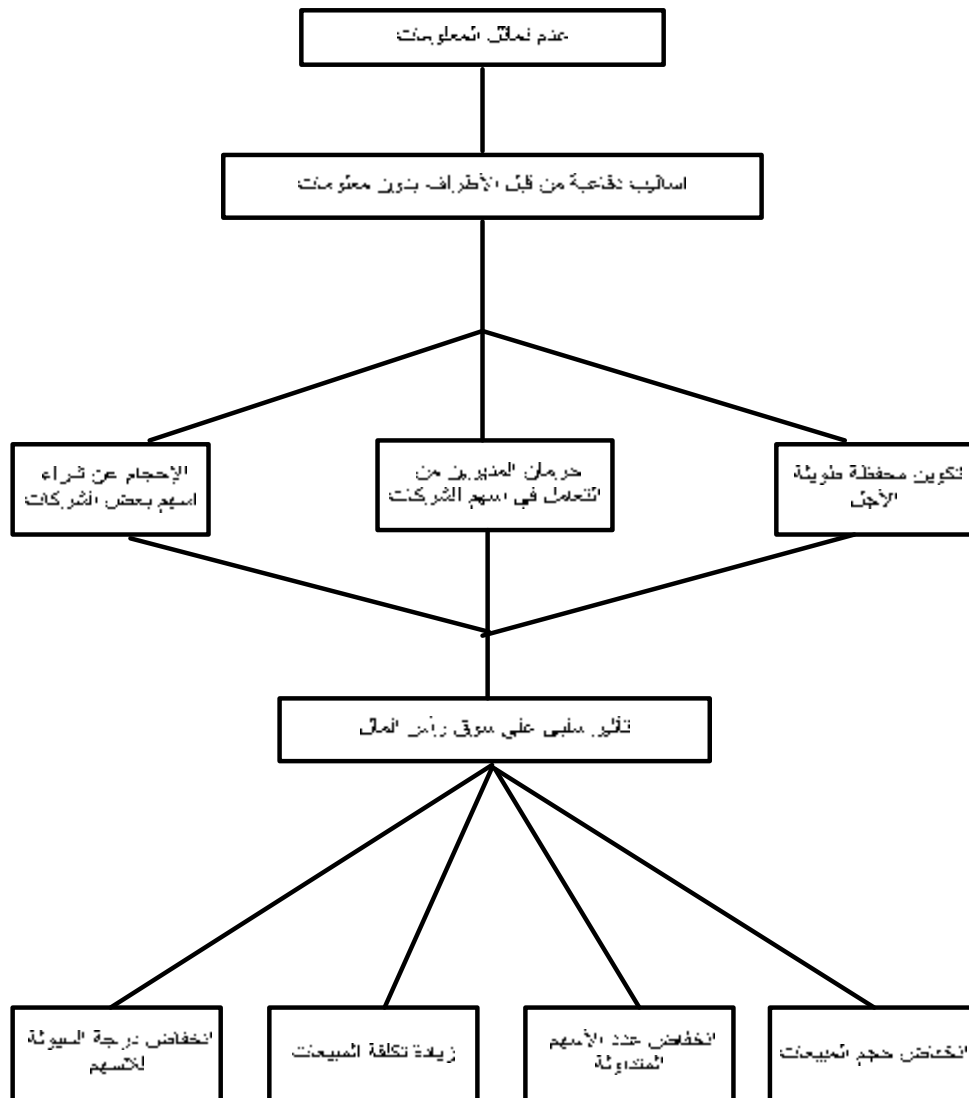
يجب أن يعكس سوق الأوراق المالية أسعار التوازن لأسهم راس المال ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين في سوق راس المال.

وأشار الدهراوي، كمال (2001، ص 21) أن عدم التماثل في المعلومات في سوق الأوراق المالية وذلك بتعمد الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين وبطبيعة الحال فإن الأطراف الداخلية لديها من الخبرة في مجال عملهم ما يجعلهم يستطيعون اكتساب ميزة معلوماتية نسبية عن الأطراف الخارجية ونظرا لان كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي فإن المستثمرين سوف يلجأوا إلى أساليب دفاعية لحماية أنفسهم ضد مخاطر عدم تماثل المعلومات وهذه الأساليب الدفاعية تؤدي إلى الإضرار بسوق الأوراق المالية مثل انخفاض حجم العمليات وعدد الأسهم المتداولة وزيادة تكلفة العمليات وأيضا انخفاض درجة السيولة للأسهم.

وللقضاء على هذه الظاهرة فإن الجهات المهنية المحاسبية يجب أن يكون لها دورا هاما في إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية على فترات دورية، ويوضح شكل (6) علاقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية.

شكل رقم (6)

علاقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية



المصدر: الدهراوي، 2001، ص 21

الفصل الثالث:

أسواق الأوراق المالية وسوق فلسطين للأوراق المالية

مقدمه:

يتناول هذا الفصل أسواق الاوراق المالية وسوق فلسطين للأوراق المالية حيث تم التعرف في المبحث الأول مفهوم الاسواق المالية ومكوناتها ومفهوم أسواق الاوراق المالية وأنواعها وأهميتها والعوامل التي أدت إلى نشأتها وعوامل نجاحها ووظائفها الاقتصادية. وتناول المبحث الثاني لمحة تاريخية عن سوق فلسطين للأوراق المالية والغاية من انشاؤه وأهدافه وصلاحيه السوق ووظائفه والمصاعب التي يواجهها، وأخيرا الافصاح في سوق فلسطين، وبناءً عليه تم تقسيم الفصل كالآتي:

المبحث الأول: أسواق الاوراق المالية

الاسواق المالية مفهومها ومكوناتها

أسواق الاوراق المالية مفهومها وأنواعها وعوامل نشأتها

أهمية أسواق الاوراق المالية

عوامل نجاح أسواق الاوراق المالية

وظائف أسواق الاوراق المالية الاقتصادية

المبحث الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية

لمحة تاريخية عن سوق فلسطين وغاية انشاؤه

أهداف وصلاحيات سوق فلسطين للأوراق المالية

وظائف سوق فلسطين للأوراق المالية

المصاعب التي تواجه سوق فلسطين للأوراق المالية

الافصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية

المبحث الأول: أسواق الأوراق المالية

أولاً: الاسواق المالية:

1 - مفهوم الاسواق المالية:

أ- "هو بمثابة إطار يتم من خلاله عقد صفقات بيع وشراء الأموال بين طرفين هما:

الطرف الأول: وحدات - عبارة عن أفراد ومؤسسات - لديها فائض من الدخل ناتج عن زيادة دخلها الجاري عن إنفاقها الجاري، بما يسمح لهل بتوظيفه في مجالات الاستثمار المالي المختلفة كالإقراض أو إدارة محافظ الأوراق المالية.

الطرف الثاني: وحدات - عبارة عن أفراد ومؤسسات - لديها عجز ناتج عن زيادة إنفاقها الجاري عن دخلها الجاري، بما يدعو تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية أو بإصدار أوراق مالية وبيعها للطرف الأول" (عطية، 2001، ص 3).

ب- "الميكانيكية التي نشأت لتسهيل عملية تبادل الأصول المالية" (الحنوي وآخرون، 2002/2001، ص 8)

2 - مكونات أسواق المال:

تنقسم إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد.

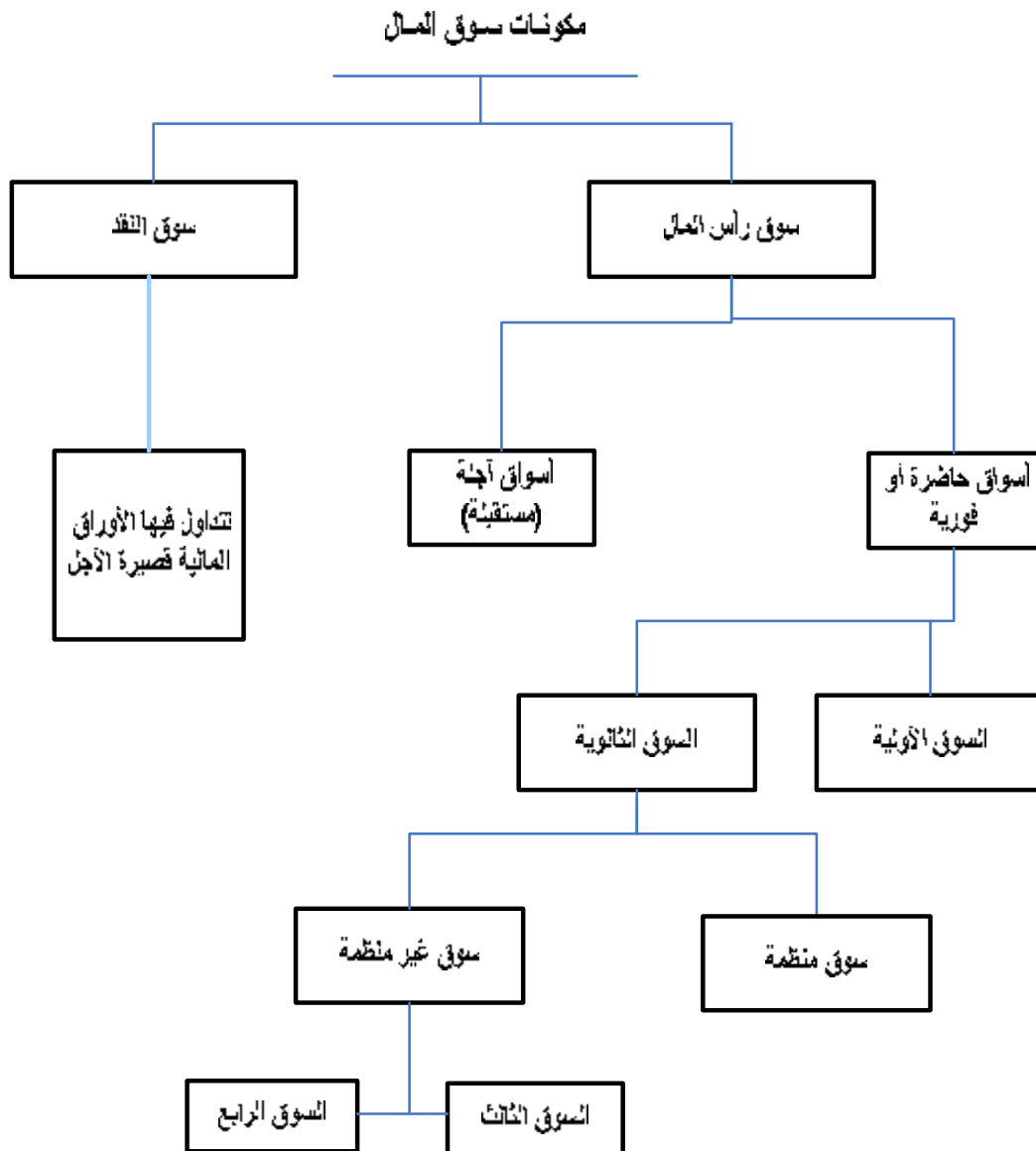
أ. أسواق رأس المال: وتنقسم إلى أسواق حاضرة أو فورية وأسواق العقود المستقبلية.

- الاسواق الحاضرة: تلك الاسواق التي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات) وتشتمل على أسواق أولية وأسواق ثانوية والتي تتضمن أسواق منظمة وأسواق غير منظمة.

- أسواق العقود المستقبلية: فهي أسواق تتعامل أيضا في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفقات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق.

ب - أسواق النقد: الاسواق التي تتداول فيها الاوراق المالية قصيرة الأجل مثل أدونات الخزينة. وسيتم التعرف على مكونات سوق الاوراق المالية بالتفصيل في الصفحات القادمة (مراجع مختلفة).

شكل رقم (7)



المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى مراجع مختلفة

ثانياً: أسواق الأوراق المالية:

1- تعريف سوق الأوراق المالية (البورصة):

أ- هي السوق التي يتم فيها تداول جميع الأوراق المالية (أسهم، سندات، غيرها)، وهي لا تقوم بعملية التداول لنفسها وإنما توفر المناخ المناسب لهذه العملية وبالتالي تمثل المصدر الرئيسي لرجال الأعمال للحصول على مدخرات الأفراد والمؤسسات الذين لا تتوافر لديهم الخبرة في استثمار هذه الأموال وهي بذلك تؤدي دوراً هاماً وأساسياً في عملية التنمية الاقتصادية (أبو حشيش، 2003، ص 151).

ب- بأنها السوق التي يتم فيها قيد وتداول الأوراق المالية بين المتعاملين وفقاً لتفسير وتحليل المعلومات المتدفقة إليهم وهكذا يمكن القول إن عناصر بورصة الأوراق المالية تتمثل في:

- الأوراق المالية (الأسهم والسندات): وتمثل البضاعة أو السلعة التي يتم تداولها في السوق.
- المتعاملون: وهم البائعون والمشترون والسماسرة والمؤسسات والهيئات والشركات المرتبطة بعمليات تداول الأوراق المالية.

- المعلومات: وتمثل محركات ومؤشرات اتخاذ قرارات الشراء والبيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية بمعرفة المستثمرين الحاليين والمرتقبين (حماد، 2000، ص 19).

2- أنواع سوق الأوراق المالية:

أ- السوق الأولي (أو سوق الإصدار):

- وهي التي يتم التعامل فيها بالإصدارات الجديدة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروع قائم، أي أنها أداة لتجميع المدخرات وتقديمها للمشروعات.

ويتم إصدار وتعريف الأوراق إما بطريق مباشر عن طريق الجهة المصدرة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء أفراد أو مؤسسات مالية، وإما أن يتم ذلك بطريق غير مباشر بواسطة مؤسسة متخصصة عادة مؤسسة مالية - بإصدار هذه الأوراق (حنفي وقرياقص، 1995، ص 442).

- وتعكس الاسواق الأولية بشكل عام واقع التغييرات التي تحدث في العلاقات الهيكلية للاستثمارات، وتطور الاستثمارات في الاقتصاد المعني، والمناخ الاستثماري السائد في البلد، والنظام السوقي المعتمد (معروف، 2003، 61).

ب - السوق الثانوي (سوق التداول):

- وهي التي يتم التعامل فيها مع الأوراق المالية بعد إصدارها ومكانها البورصة وفيها يتم تداول الأوراق المالية التي تطرح للاكتتاب للجمهور من خلال سوق الإصدار (قاسم، 1995، ص 22).

- ويضمن السوق المالي الحركة والسيولة في الادخار من خلال القدرة على إعادة تسجيل الاستثمارات على كافة أنواعها عبر تداول الأوراق المالية (بيع وشراء) في أي لحظة (جمال، 1998، ص 12).

ج - أقسام السوق الثانوي:

ويقسم السوق الثانوي كالتالي (هندي، 1999، ص 480):

- الاسواق المنظمة: يتميز بأن له مكان محدد يلتقي فيه المتعاملين بالبيع والشراء لورقة مالية مسجلة بتلك السوق، كما يدار بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق، ويمكن تقسيم الاسواق المنظمة إلى أسواق مركزية وأسواق المناطق أو المحلية.

- الاسواق غير المنظمة: يتميز بعدم وجود مكان محدد إذ يتم تداول الأوراق المالية خارج البورصات والتي يطلق عليها المعاملات على المنضدة التي تتولاها بيوت السمسرة المنتشرة في جميع أنحاء الدولة، ويتم الاتصال بواسطة شبكة اتصالات فورية تتمثل في خطوط تليفونية أو أطراف للحاسب الآلي أو غيرها من وسائل الاتصال السريعة التي تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين.

ويتضمن السوق غير المنظم الذي هو أحد مكونات السوق الثانوي أسواق أخرى فرعية هي:

- السوق الثالث:

يوفر الوكلاء في هذا السوق خدمات تنفيذ عمليات البيع والشراء للأوراق المالية والاحتفاظ بسجل للمعاملات الخاصة بزبائنهم، ويتنافس هؤلاء الوكلاء مع أعضاء البورصة فيما يتعلق بتقليل تكلفة التعامل حيث يقبلون عمولات أقل كما أنهم لا يدفعون رسوم عضوية كما هو الحال في السوق المنظم.

- السوق الرابع:

يتعامل المستثمرون في هذا السوق مباشرة بين بعضهم البعض في بيع وشراء الأسهم، وهذا السوق عبارة عن شبكة من الاتصالات بين المؤسسات والتجار الذين يتعاملون بصفقات تبادل كبيرة (الزري وفرح، ص 124).

3- العوامل التي أدت إلى نشأة أسواق الأوراق المالية (البورصات) في النقاط

التالية (البرواري، 2002، ص 34):

أ- **الانقلاب الصناعي:** حدوث الانقلاب الصناعي في أوروبا وتحول الإنتاج الصغير إلى إنتاج كبير ظهرت الحاجة الماسة إلى الكميات الضخمة من المواد الخام التي تحتاج إليها الصناعات.

ب- **زيادة السكان:** انتشار المدن اثر الثورة الصناعية وازدحامها بالسكان احتاج إلى تموينها بالمواد الغذائية فاقترض ذلك وجود سوق عالمي للتجار في الحاصلات الزراعية فنشأ فريق من التجار سموا بالمضاربين وفريق من تجار الجملة وأنشئوا المخازن وساهمت البنوك في مساعدة هؤلاء التجار فنشأت البورصات لتكون الملتقى والمنظم لتلك المعاملات.

ج- **اقتراض الحكومات:** لجوء الحكومات إلى الاقتراض من المواطنين للصرف على الحروب التي أنشأتها من أجل الحصول على المواد الصناعية والبحث عن أسواق لصرف منتجاتهم فكانت الحكومات تقدم المستندات لهؤلاء المقرضين.

د - **اقتراض الشركات:** لجوء الشركات إلى الاقتراض وتقديم المستندات لهؤلاء الدائنين على أساس أنها رهائن يمكن أن تباع في أي وقت رغبة من هذه الشركات في ازدياد رأسمالها.

هـ- **ضخامة المشروعات:** صاحب التقدم الصناعي كبر حجم المشروعات وضخامة رأسمالها مما أدى إلى الحاجة لتمويل راس المال ولهذا نشأت الشركات المساهمة وتجزأ رأسمالها إلى أسهم لمن يريد التمويل والمشاركة في هذه الشركات.

ثالثاً: أهمية سوق الأوراق المالية:

وتتضح أهمية سوق الأوراق المالية في الآتي:

1- تكوين رأس المال:

فهي تعمل كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار، حيث أن الاستثمار في وحدات إنتاجية كبيرة متخصصة يحتاج إلى توفير مبالغ كبيرة وهنا يبرز دور الاسواق المالية في تجميع ادخارات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل واستخدام القوى العاملة (علي والعيسي، 2004، ص 67).

2- تمويل خطة التنمية الاقتصادية:

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى رأس مال قد لا يتوفر لدى الحكومة وبالتالي تلجأ الحكومة إلى طرح مشاريع تنموية بدلاً من الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من أعباء كبيرة تتقل كاهل الدولة بالديون ونتيجة طرح تلك المشاريع تستطيع تمويل التنمية الاقتصادية وبإشراك القطاع الخاص (خريوش وآخرون، 1998، ص 16).

3- توفر سوق الأوراق المالية امكانات كبيرة:

من حيث تنويع المحافظ الاستثمارية للمستثمرين، العلنية المطلوبة لاتخاذ قرارات مالية رشيدة، حماية المتعاملين في السوق من محاولات الغش والاحتيال، تهيئتها لعنصر الثقة لعمليات الادخار والاستثمار (الزبيدي، 2001، ص 136).

4- تحقيق السيولة:

تعمل سوق الأوراق المالية على تحقيق السيولة للأموال المستثمرة في شكل أسهم وسندات، أي عن طريقها يتم تمويل رأس المال الممثل في تحويل أوراق مالية إلى نقود حاضرة والعكس في سهولة ويسر (قاسم، 1995، ص 21).

5- التحكم بالائتمان:

تمكن البنوك المركزية من التحكم في الائتمان من خلال بيع وشراء الأوراق المالية أو تطبيق ما يسمى بسياسة السوق المفتوحة (التهامي، 1984/1985، ص 47).

6- تربط الاسواق المالية النشاطات الاستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات طويلة الأجل: وذلك

بوجود شهادات الإيداع المصرفية والأوراق التجارية بجانب الأسهم والسندات ووجود أسواق العملات الأجنبية وهكذا يتعايش الهامش الضروري للمضاربة مع النشاط المحوري للاستثمار فتتوفر السيولة المطلوبة لتسيير مهام الاسواق والمؤسسات المعتمدة عليها في تشغيل عملياتها الجارية.

7- الإفصاح:

تلتزم الاسواق الشركات بالإفصاح ومراقبة عمليات التبادل في ردهات السوق لضمان إلى حد بعيد مناخا استثماريا يتسم بالشفافية (معروف، 2003، ص 85).

8- تحويل الاسواق المحلية إلى أسواق دولية:

نتيجة تعامل هذه الاسواق بالأوراق المالية القابلة للتداول بالعملات القابلة للتحويل يترتب على ذلك تحويل هذه الاسواق من أسواق محلية إلى أسواق دولية حيث يمكن لتلك الاسواق طرح أسهم أو سندات لشركات من جنسيات مختلفة.

9- تشجيع صغار المستثمرين:

إن التعامل بالأوراق القابلة للتداول في الاسواق المالية يعمل على تشجيع صغار المستثمرين على توظيف أموالهم بشرائهم لهذه الأموال والأوراق وبما يعود عليهم من أرباح عالية ومخاطرة قليلة مما له أثر هام في تنمية ثرواتهم (خريوش وآخرون، 1998، ص 17).

10 - جذب رؤوس أموال أجنبية:

تساعد الاسواق المالية في جذب رؤوس أموال أجنبية لتمويل المشاريع الكبيرة وخاصة الحكومية من خلال طرح أسهم لهذه المشاريع للاكتتاب بها، فضلا عن فوائدها المتعددة لاقتصاديات البلدان المنقولة إليها الاستثمارات وفي مقدمتها اكتساب خبرة الإدارة والتسويق واقتناء تكنولوجيا جديدة (الزيدانين، 1999. ص 211).

رابعاً: عوامل نجاح سوق الأوراق المالية:

تلعب البورصة في ميدان الحياة الاقتصادية دوراً خطيراً وحيوياً إذ تدور فيها أكبر الصفقات التجارية والتي تمثل الجزء الأكبر من ثروة البلاد ولها دور حيوي وفعل في خدمة التمويل والاستثمار، ومن أجل إقامة بورصة تقوم بدورها وتحقق وجودها وتأثيرها الايجابي لابد من عوامل نجاح لها وهي:

1 - الثقة في الأسواق:

ويتم ذلك بعدم إفشاء المعلومات للمستثمرين للحفاظ على استقرار الأسعار في الاسواق وتنظيم المعاملات التجارية (خريوش وآخرون، 1998. ص 22).

2 - جعل الادخار اختيارياً وليس إجبارياً.

3 - توافر المعلومات المالية:

التي تعكس المركز المالي بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات وتقييم الموقف المالي للشركات ذاتها (محمد صالح الحناوي وآخرون، 2002/2001م. ص 133).

3- أوراق مختلفة:

توافر نوعيات مختلفة من الأوراق المالية القابلة للتداول بحيث يكون لكل منها خصائصه ودرجة الخطر المرتبطة به بما يلبي احتياجات المستثمرين (محمد صالح الحناوي وآخرون، 2002/2001م، ص 133).

4- توافر السيولة:

لتمويل عمليات الشراء والبيع السريعة للموجودات عند أسعار معلومة.

5- تقليل تكاليف المعاملات (البحوث والإعلانات والمعلومات...).

6- إدارة السوق:

الاهتمام بإدارة السوق بكوادرها وطاقاتها التكنولوجية لأنها تنعكس على أداء هذه الأسواق وبالتالي إذا أراد بلد تطوير أسواقها المالية يجب أن يهتم في المقام الأول بإدارة هذه الأسواق (معروف، 2003، ص 889).

7- تسهيل اقتراض الحكومة:

وتمويل نفقاتها من خلال ما تصدره هذه الحكومات من أوراق مالية وتداولها في السوق ويتوقف نجاح السوق المالية على مدى قدرته في تسهيل اقتراض الحكومات وتمويل نفقاتها.

8- مساعدة القطاع الخاص في الحصول على تمويل طويل الأجل:

وتسهيل توجيه مدخرات المستثمرين نحو شراء الأوراق المالية الجديدة التي تصدرها الشركات المدرجة بالبورصة وبالتالي تحصل المنشأة على ما تحتاجه من أموال لتمويل احتياجاتها الطويلة الأجل (المزيني، 2002، ص 21).

9- حماية الجمهور من عمليات النصب والاحتيال:

وذلك من خلال وضع بعض القوانين والأنظمة والرقابة على الشركات وإصدار النشرات والمعلومات التي تؤكد سلامة عمل هذه الشركات والمنشآت والتي تعزز الثقة والأمان لدى جمهور المساهمين والمكتتبين (المزيني، 2002، ص 21).

خامساً: وظائف أسواق الاوراق المالية الاقتصادية:

1- توجيه الادخارات:

تقوم الاسواق بوظيفتها الأساسية في توجيه الادخارات إلى الأشخاص أو المؤسسات المستثمرة وبنفس الوقت تقوم بتقرير أسعار الفائدة وأسعار الأصول المالية كالأسهم والسندات، حيث أن الادخارات تصب في الاسواق المالية من جانب الوحدات الاستهلاكية التي تدخر جزءا من دخلها وجانب الوحدات الإنتاجية التي تدخر جزءا من عوائدها (علي والعيسي، 2004، ص 67).

3- تشجيع الادخار:

وذلك بفتح مجالات واسعة أمام صغار المدخرين لإيجاد فرص استثمارية ملائمة.

4- حلقة فعالة بين البائعين والمشتريين:

إيجاد حلقة فعالة بين البائعين والمشتريين الأمر الذي ييسر سبل الاستثمار والتمويل للإقراض (جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، 2002م. ص 38).

5- ضرورة إتاحة سوق مستمرة للأوراق المالية:

وذلك لامكان استرداد المستثمر لمدخراته، فالمستثمر يقبل على شراء الاوراق المالية طالما يمكن بيعها في أي وقت واستعادة قيمتها (قرياقص، 1999، ص 44).

6- مراعاة تحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية:

وذلك بجانب حرص المدخر أن يكون لديه فرص كبيرة لبيع أوراقه المالية كلما احتاج إلى ذلك فإنه يحرص أيضاً على أن يكون السعر الذي يبيع به مناسباً لاستثماراته (قرياقص، 1999، ص 44).

7- تفادي التقلبات العنيفة للأسعار:

ويتحقق ذلك بأن يقوم أعضاء البورصة المتخصصون وعملاءها المحترفون بتلقي أثر للانفعالات والتي قد تكون خاطئة أو صحيحة فيشترون ما يرون بحكم خبرتهم أنه عرض زائد نتيجة للتشاؤم وكذلك يواجهون أي طلب زائد نتيجة للتفاؤل الذي لا مبرر له.

8- توفير فرص استثمارية متنوعة ومتفاوتة من حيث المخاطر:

وذلك من خلال كثرة وتنوع الأوراق المالية من جانب وتوفير المعلومات عن هذه الأوراق التي يتم التعامل فيها.

9- مساعدة المنشآت في الحصول على ما تحتاجه من تمويل طويل الأجل:

حيث أن الإقبال على شراء الإصدارات الجديدة للشركات المدرجة بالسوق يكون أكبر مما لو كانت هذه الأوراق المالية لشركات غير مدرجة بالسوق، لأن إدراج هذه الأوراق في السوق يعتبر نوعاً من الاعتراف بقدرة هذه المنشأة وكفاءتها بما يخلق درجة من الاطمئنان والثقة فيها.

10- تعتبر البورصة مؤشراً للحالة الاقتصادية:

فحجم المعاملات ينم عن أهمية الأموال السائلة المتداولة، والأسعار التي يتم التعامل بها تنبئ عن السعر العام لعائد المبالغ المستثمرة وكذلك جداول الأسعار العامة يعبر عن ارتفاع أو هبوط الميل لدى المنتجين نحو الإنتاج ومما سبق فإن هذه المعلومات تساعد على توجيه المستثمر للأوراق المالية التي تدر عليهم الأرباح التي يرغبونها (قرياقص، 1999، ص 44).

13 - تقديم المعلومات المالية:

إلى الأفراد والمشاريع التي تتعلق بالأصول المالية المختلفة وبالوضع المالي للشركات وبذلك تقلل من تكلفة الحصول على هذه المعلومات من حيث الجهد والوقت والمخاطر، وبالتالي تمكن المستثمر من حسن الاختيار للوسائل الاستثمارية.

14 - توفير السيولة لمالكي الأصول المالية المختلفة (الزري وفرح، ص 22).

17 - يسهل عملية انتقال الملكية:

حيث أن ملكية الشركات وإدارتها والرقابة عليها تحدد تبعاً لحجم الأسهم المملوكة من قبل الأفراد أو مؤسسات أخرى (جمال، 1998، ص 12).

المبحث الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية

أولاً: لمحة تاريخية عن سوق فلسطين وغاية انشاؤه:

1 - لمحة تاريخية:

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد انطلاق عدد من الشركات المساهمة العامة الكبيرة إلى حيز الوجود، وعلى ضوء الدراسات التي تم إعدادها، تم في العام 1995 تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خصوصية والتي كانت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار ومؤسسة صامد من المستثمرين الرئيسيين فيها وما إن تم الحصول على موافقة السلطة الوطنية على إنشاء السوق حتى بدأت الجهود تنصب لإنشاء سوق كفؤ تعتمد أحدث أنظمة التداول والإيداع الإلكترونية التي تم شراؤها من كندا لتكون أول سوق رأس مال عربية تنفذ جميع عمليات التداول والتسوية إلكترونياً. ومع حلول شهر آب من العام 1996، أصبحت السوق جاهزة للعمل حيث تم في السابع من شهر تشرين ثاني من العام نفسه توقيع اتفاقية تشغيل مع وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي الثامن عشر من شهر شباط من عام 1997 عقدت أول جلسة تداول في تاريخ السوق (WWW.P-S-E.COM).

2 - غاية إنشاء السوق:

في ظل الحاجة الماسة لتطوير الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى آفاق جديدة وواعدة، تطلعت فكرة إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية لتكون حجر الأساس لسوق رأس المال في فلسطين. ونظراً لما يتمتع به الشعب العربي الفلسطيني من خصوصية في وجود نسبة عالية منه خارج الوطن، ونظراً لتركز معظم الثروات الشخصية في الخارج، كان لفلسطين وضع خاص وحاجة ملحة لخلق سوق رأس مال ثانوي لتسهيل تدفق الاستثمارات طويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني،

والعمل على جعل هذا التدفق أكبر ما يمكن. وفي ظل الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في المهجر والشتات في عدم القدرة على إدارة الاستثمارات داخل فلسطين بشكل نشط وفعال، فإن تأسيس الشركات المساهمة العامة شكّل فرصة لرؤوس الأموال للحصول على عوائد استثمارية مجزية وفي الوقت ذاته عدم الحاجة للانخراط اليومي في إدارة هذه الشركات

إن فلسطين بحاجة، وربما أكثر من أي اقتصاد آخر، إلى ترسيخ مفهوم الشركات المساهمة العامة لتوسيع قاعدة المستثمرين ولحمايتهم ولتعزيز قدرتهم على حشد التمويل من الجمهور ولتداول أسهمهم في ظروف ملائمة تتمتع بالكفاءة وتتسم بالشفافية وعلى قدر عال من السيولة.

وعليه، فقد برزت الحاجة لإقامة سوق رأس مال على درجة عالية من التنظيم مع وجود وسطاء أكفاء للربط بين رؤوس الأموال الساعية إلى عوائد استثمارية مجزية وبين الشركات ذات المشاريع الاستثمارية ذات العوائد المجزية والتي تحتاج إلى تمويل. إن خلق سوق رأس مالي كفؤ من شأنه أن يعمل على زيادة وتنشيط

تدفقات رأس المال من خلال توفير عدة آليات تمويل طويلة الأجل للشركات المساهمة الأمر الذي يساهم في تقليل تكاليفها التمويلية وتنويع مخاطرها مما يؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية

الاقتصاد الفلسطيني ككل (WWW.P-S-E.COM).

ثانياً: أهداف وصلاحيّة سوق فلسطين:

1- أهداف سوق فلسطين (WWW.P-S-E.COM):

- أ- تسعى سوق فلسطين للأوراق المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:
- ب- توفير أنظمة تداول ورقابة وتسوية وتحويل ونقل لملكية الأوراق المالية تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء وسلامة التعامل بالأوراق المالية وتيسير اكتشاف الأسعار الحقيقية لها من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب.
- ج- وضع أسس للتداول وإيصال المعلومة تضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية بغض النظر عن موقعهم الجغرافي مما يوفر لجميع المستثمرين فرصاً متكافئة في الربح والخسارة.
- د- توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة الأسعار بحيث يتم صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية بشكل منتظم وتدرجي.
- هـ- توفير انتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة وإيصالها بالسرعة اللازمة وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب له.
- و- حماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والاحتيال.
- ز- تطوير خدمات وفعالية السوق عن طريق تطوير أساليب وإجراءات ووسائل جديدة للتعامل بالأوراق المالية ومن خلال استقطاب المعلومات والابتكارات التقنية والخبرات في هذا المجال.

2- صلاحية السوق (قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، مادة 7):

أ- التنظيم والإشراف والرقابة على نشاطات الأعضاء ونشاطات المصدرين والشركات المدرجة فيما يتعلق بأوراقهم المالية.

ب- تنظيم التعامل في الأوراق المالية لحماية مالكي الأوراق المالية والمستثمرين والجمهور من الغش والخداع والممارسات غير العادلة وفقاً للقواعد التي تصدرها الهيئة.

ج- وضع قواعد الممارسة والإشراف وإجراءات الرقابة والتنفيذ، لضمان حسن تنظيم وتشغيل وإدارة ومراقبة السوق بعد الحصول على موافقة الهيئة.

د- يجوز للسوق أن تضع وتقرض رسوماً على الشركات الأعضاء والمدرجة مقابل استخدام تجهيزاتها وخدماتها، بما في ذلك رسوم التسجيل ورسوم العضوية ورسوم التداول ورسوم الإدراج بعد موافقة الهيئة.

هـ- تطبيق قواعد وإجراءات الرقابة وتنفيذها على الأعضاء وتشمل ما يلي:

- الوضع المالي للشركات الأعضاء ومتطلبات التدقيق المالي وفقاً للمعايير الدولية.

- حق السوق في الإطلاع على دفاتر وسجلات الأعضاء.

- إرسال التقارير الدورية إلى الهيئة حول نشاطات الأعضاء.

- مراعاة أخلاقيات المهنة المقررة والنافذة حسب التعليمات الصادرة عن الهيئة.

ز- إجراء التحقيقات الخاصة بالشركات الأعضاء والشركات المدرجة وفرض الغرامات عند

مخالفة قواعدهما، على أن تعرض الغرامات التي تفرضها السوق على الهيئة، وتبقى سارية المفعول ما لم تنتقضها الهيئة.

ح- للسوق ولأسباب مبررة أن تطلب من الهيئة تعليق التعامل في أوراق مالية متداولة أو وقف

أعمال أي من أعضائه للمدة التي تراها مناسبة.

ثالثاً: وظائف سوق فلسطين (زعر، 2005، ص 216):

- 1- توفير الاتصالات بين البائعين والمشتريين.
- 2- تسهيل عمليات تداول الأوراق المالية.
- 3- نشر المعلومات الحقيقية عن التداول.
- 4- ربط البورصة بالوسطاء والماليين من خارج السوق.
- 5- تسهيل عمليات الاستثمار.
- 6- المحافظة على استقرار أسعار الأوراق المالية.
- 7- تشجيع الأفراد والمؤسسات على التعامل في الأوراق المالية.
- 8- توفير الثقة في المعاملات بالسعر العادل.

رابعاً: المصاعب التي تواجه سوق فلسطين (زعر، 2005، ص 224):

- 1- عدم تنظيم الاسواق المالية والأولية.
- 2- عدم وجود قواعد تشريعية لتنظيم البورصات.
- 3- عدم وجود ضمانات لحماية حقوق المتعاملين.
- 4- ضعف أو غياب دور بنوك الاستثمار في تسويق الاوراق المالية وشرائها.
- 5- عدم تنوع الاوراق المالية المطروحة للاستثمار.
- 6- المغالاة في تقدير المركز المالي للشركات.
- 7- الضرائب على الاوراق المالية وأرباحها مرتفعة.
- 8- ضعف الافصاح المالي.
- 9- تخلف صناعة التحليل.
- 10- تخلف الإعلام المالي.
- 11- ضعف الوعي الاستثماري لدى الجمهور تجاه الاستثمار في الاوراق المالية.

خامساً: الإفصاح في سوق فلسطين (جاد الله، 2000، ص 104):

الاتجاه التقليدي في الإفصاح يهتم بالمستثمر العادي الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر مع التركيز على المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

أما الاتجاه المعاصر في الإفصاح فيهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

ومما لاشك فيه أن التوسع في الإفصاح على هذا النحو سوف يحد من أهمية الاعتماد على المعلومات الداخلية لتحقيق مكاسب لبعض فئات المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي لا تتوافر لها تلك المعلومات وبالتالي سوف يمكن سوق المال من التوصل إلى الأسعار المتوازنة وما يترتب على ذلك من عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطرة.

ويوجد العديد من التشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بالاستثمار والتي ترتبط بسوق فلسطين في مجال الإفصاح عن المعلومات، فقد تمت الإشارة إلى الإفصاح عن المعلومات من عدة جوانب سواء من حيث طبيعة المعلومات وماذا يجب نشره، ومواعيد النشر، ودقة المعلومات والرقابة عليها.

وفيما يلي استعراض لأهم جوانب الإفصاح في التشريعات الفلسطينية وهي كما وردت في القوانين الآتية:

1 - قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964م:

أ- نصت المادة 115 من قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964 على مجلس الإدارة أن يعد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ميزانية الشركة وبياناً يتضمن الأرباح والخسائر بعد تدقيقها من قبل مدقق حسابات قانونيين، مع بيان آخر يتضمن شرحاً وافياً لأهم بنود الإيرادات والمصروفات.

ب- نصت المادة 117 على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وموجزاً عن تقرير مجلس الإدارة في إحدى الصحف المحلية وذلك خلال شهرين من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

2 - قانون هيئة سوق راس المال رقم 13 لسنة 2004م:

أ- نصت الفقرة (3) من المادة (3) أن من أهداف الهيئة تنظيم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.

3 - قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004م:

أ- نصت المادة (13) بخصوص السرية أنه لا يجوز للسوق أو مديريها أو مسؤوليها أو موظفيها أو للمركز الإفصاح لأي شخص عن المعلومات المتعلقة بمعاملات شركات الأوراق المالية الأعضاء وممتلكاتها أو معاملات الشركات المدرجة وممتلكاتها أو معاملات المستثمرين وممتلكاتهم باستثناء ما يسمح به هذا القانون أو قواعد السوق، إلا إذا كانت هذه المعلومات عامة ولا ينطبق هذا الحظر على المعلومات المطلوب توفيرها للهيئة بموجب هذا القانون أو اللوائح أو بقرار قضائي.

ب- نصت المادة (26) بخصوص نشرة الإصدار أنه يجب على المصدر أن يقوم بإعداد نشرة إصدار تحتوي على إفصاح كامل بما يمكن المستثمر من اتخاذ قراره الصائب حول الاستثمار من عدمه، وبوجه خاص يجب تضمين نشرة الإصدار المعلومات والبيانات التالي:

- وصفاً كافياً للمصدر وطبيعة عمله ، والأشخاص القائمين على إدارته من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الموظفين والمساهمين والمؤسسين.

- وصفاً كافياً للأوراق المالية من حيث العدد والسعر وكافة الشروط المتعلقة بالإصدار وكيفية استخدام عوائد الإصدار.

- بياناً واضحاً عن الوضع المالي للمصدر وأي معلومات مالية من شأنها التأثير على الاستثمار، بما في ذلك الميزانية العامة وقائمة الدخل لأخر ثلاث سنوات للشركات العاملة .

- أو دراسة الجدوى للشركات الجديدة والميزانية التقديرية للسنتين القادمتين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والتوقعات المستقبلية لمزايا ومخاطر الاستثمار.

- أي معلومات تتطلبها الهيئة / أو السوق تساعد المستثمر على اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المصدرة.

ج- نصت المادة (27) على المصدر إعلام الهيئة بأي تغيير يطرأ على المعلومات الواردة في نشرة الإصدار حال حدوثه سواء تم إعلان نفاذ النشرة أم لم يتم.

د- نصت الفقرة (3) من المادة (34) على أنه يحق للسوق إلزام المصدر المدرج بالإفصاح عن أية معلومات أو توفيرها للجمهور عند حدوث أي تغيير في المعلومات الجوهرية للمصدر.

هـ- نصت الفقرة (5) من المادة (34) أنه يتوجب على الشركة المدرجة لأي من أوراقها المالية لدى السوق للتداول الالتزام بمتطلب الإفصاح المعتمدة من قبل الهيئة.

و - نصت المادة (35) بخصوص الإفصاح الدوري:

- على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة والسوق تقارير سنوية خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي نهاية كل سنة مالية ، ويجب أن يتضمن التقرير المعلومات التالية:
- معلومات كاملة عن المصدر ومجالات نشاطه.
- أسماء أعضاء مجلس إدارته ومديره والمالكين الرئيسيين.
- معلومات مالية تبين بوضوح الوضع المالي للمصدر وتشمل الشركات الحليفة والتابعة والتأمين

- التغيرات والمؤشرات المستقبلية المتوقعة من قبل المصدر والتي لها أثر جوهري على أوضاع المصدر المالية.

- على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة والسوق تقارير نصف سنوية وعلى الهيئة أن تصدر تعليمات تحدد فيها توقيت تقديم المصدرين للتقارير نصف السنوية وأية تقارير دورية أخرى ومحتوياتها وطريقة تقديمها، وأية معلومات إضافية يجب أن ترفق وتحدد الأشخاص المعتمدة وتوافقهم على تلك التقارير.

ز - نصت المادة (36) بخصوص الإفصاح عن المتغيرات الجوهرية:

- على أي جهة للأوراق المالية إعلام الهيئة والسوق خطياً فور نشوء أي أمور جوهرية تتعلق بها مما قد يؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها.
- للهيئة أو السوق أن تطلب من الجهة المصدرة أي معلومات أو بيانات خاصة بها، وعلى الجهة المصدرة تزويد الهيئة والسوق بما تتطلبه خلال الفترة المحددة في الطلب.
- للهيئة أو السوق أن تطلب من الجهة المصدرة الإعلان عن أي معلومات أو بيانات خاصة بها، يحق للهيئة أو السوق أن تعلن عن تلك المعلومات والبيانات على نفقة الجهة المصدرة.

الفصل الرابع:

إجراءات البحث واختبار الفرضيات

مقدمه:

يتناول هذا الفصل إلى عرض وتحليل بيانات البحث الميدانية وذلك من خلال التعرف على مختلف الطرق والأدوات التي استخدمت في إتمام البحث ووصف مجتمع البحث وعينته وأداة البحث المستخدمة ومكوناتها وفحص مدى صدقها وثباتها وكذلك يتناول وصف خصائص العينة ومن ثم اختبار الفرضيات.

وتم تقسيم الفصل إلى:

منهجية البحث.

مجتمع وعينة البحث..

أداة البحث.

صدق وثبات الاستبانة.

المعالجات الإحصائية المستخدمة.

وصف خصائص العينة.

اختبار الفرضيات.

أولاً: منهجية البحث:

1 - منهج التحليل:

لما كان هذا البحث يهدف إلى إبراز أهمية المعلومات المحاسبية، واختبار مدى فهم وإدراك المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، ومدى استخدامه لتلك المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري، فسوف يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب موضوع البحث، وقد تم الاعتماد في تحليل البيانات المتجمعة على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وتم تطبيق بعض الاختبارات المتعارف عليها وذلك من أجل الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات المقترحة.

2 - منهج جمع البيانات:

سوف يعتمد هذا البحث على كل من مصادر البيانات الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

أ- مصادر البيانات الثانوية:

سوف يعتمد هذا البحث على بعض مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة بشكل أساسي في الكتب والمراجع والأبحاث والدراسات والمجلات المتخصصة وبعض المواقع ذات الصلة على الشبكة العالمية (الانترنت) التي تناولت مثل هذا البحث وكذلك النشرات والتقارير السنوية المنشورة لسوق فلسطين للأوراق المالية.

ب - البيانات الأولية:

سوف يعتمد هذا البحث بشكل جوهري على استمارة بحثية تم تصميمها وتوزيعها للإجابة على أسئلة البحث لغرض معرفة أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومدى اعتماده عليها في اتخاذ القرار الاستثماري ومدى فهمه وإدراكه واستخدامه لها، والمعوقات التي تعيق استخدام تلك المعلومات.

ثانياً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من فئات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية، وسوف تشمل عينة البحث مفردات من جميع فئات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية المتواجدين في قطاع غزة، وسوف يتم استثناء فئات المستثمرين في الضفة الغربية لصعوبة الوصول إليهم. وقام الباحث بتوزيع 185 استبانة على عينة البحث وقد تم استرداد (144) استبانة أي نسبة الاسترداد (77.83%) وقد تم استبعاد (12) استبانة لعدم استكمال البيانات أو لوجود أخطاء فيها وبذلك يكون عدد الاستبيانات الداخلة في التحليل (132) استبانة أي نسبة (71.35%) من حجم العينة.

وتمت عملية التوزيع واسترداد الاستبيانات ما يقارب (40) يوماً وبعد استرداد الاستبانة تمت مراجعتها وتدقيقها وترميزها وتفريغها في الحاسوب.

ثالثاً: أداة البحث:

اعتمد الباحث في جمع البيانات على نوعين رئيسيين من البيانات أولهما الكتب والدوريات أما ثانيهما فهو الاستبانة (ملحق رقم 1)، فبعد الإطلاع على الدراسات تم تصميم الاستبانة في ضوء أهداف البحث وبحيث تجيب على الأسئلة المطروحة في مشكلة وفرضيات البحث بالشكل المناسب والمطلوب.

وتم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

1 - الجزء الأول:

وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن أفراد العينة وقد احتوى هذا الجزء على (11) فقرة مثل: العمر والمؤهل العلمي ومجال النشاط ومعلومات أخرى حول استثمارات المتعامل.

2 - الجزء الثاني:

ويتكون من خمسة مجالات وهي:

المجال الأول: وقد احتوى على (13) فقرات وتناول درجة أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار ويهدف إلى قياس مدى إدراك المستثمر لأهمية المعلومات المحاسبية.

المجال الثاني: وقد احتوى على (9) فقرات وتناول درجة توفر المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ويهدف إلى قياس مدى كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

المجال الثالث: وقد احتوى على (9) فقرات وتناول درجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار ويهدف إلى قياس مدى استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار.

المجال الرابع: وقد احتوى على (14) فقرة وتناول درجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرار الاستثمار ويهدف إلى قياس مدى وجود وتوفير معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر على قرار الاستثمار.

المجال الخامس: وقد احتوى على (14) فقرة وتناول معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار ويهدف إلى قياس مدى وجود وتوفير معوقات المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار.

رابعاً: صدق وثبات استبانة البحث:

1- صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة البحث قادرة على قياس وتحقيق ما صممت لأجله بما يحقق أهداف البحث، وقد تم قياس صدق الاستبانة بطريقتين كما يلي:

أ- صدق المحتوى (المحكمين):

قام الباحث بإعداد استبانة البحث والتي تتعلق بمدى ادراك المستثمرين في سوق فلسطين للوراق المالية لاهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع النظرية حول هذا الموضوع، وبعد ذلك تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين ومن لهم خبرة وإطلاع في مجال الاستثمار في السوق المالي من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الفقرات التي تضمنتها الاستبانة. وقد اخذ الباحث بآراء ونصائح المحكمين حيث تم حذف بعض الفقرات التي لا ترتبط بموضوع الاستبانة، كما تم تعديل فقرات أخرى، حتى تم التوصل للصورة النهائية للاستبانة،

بحيث امكن توزيع الاستبانة على عينة البحث والمتمثلة في المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية في قطاع غزة.

ب - صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد كانت النتائج ايجابية بشكل كبير ، حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساق داخلياً للفقرات مع المجالات التي تنتمي إليها وفيما يلي معاملات الارتباط المختلفة لكل فقرة مع المجال الذي تنتمي إليه:

جدول رقم (2)

معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الأول المتعلق بإدراك المستثمر أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية

رقم الفقرة	المجال الأول	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	يعد توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الإستثمار أمراً ضرورياً.	0.791	0
2	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة، فإن توفير معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قرارات الإستثمار يعد أمراً حتمياً.	0.756	0
	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإستثمار		
3	أ - فاعلية أكبر.	0.770	0
4	ب - تكلفة أقل.	0.688	0
5	ج - وقت أقل.	0.642	0
6	ج - جودة في الأداء.	0.761	0
7	من مزايا توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإستثمار زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات.	0.750	0
8	يؤدي توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإستثمار إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات والاستفادة منها في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات.	0.681	0
9	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإستثمار إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.	0.634	0
10	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها.	0.616	0
11	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الإستثمار.	0.758	0
12	إن استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإستثمار بالشكل الأمثل.	0.719	0
13	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.	0.700	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات

المجال الأول والبالغة (13) فقرة والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائية عند مستوى دلالة

الإحصائية (0.05) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الأول.

جدول رقم (3)

معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثاني المتعلق بمدى توفر المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرار الاستثمار

رقم الفقرة	المجال الثاني	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	توفر الشركات معلومات عن الأرباح المحتجزة.	0.748	0
2	توفر الشركات معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.	0.742	0
3	توفر الشركات معلومات عن التغيرات الحادثة في رأس المال.	0.797	0
4	توفر الشركات معلومات عن نصيب السهم من الأرباح.	0.731	0
5	توفر الشركات معلومات عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية.	0.835	0
6	توفر الشركات معلومات عن المكاسب المحققة الأكثر تأكيداً أو الخسارة المحتملة الأقل تأكيداً.	0.836	0
7	توفر الشركات معلومات حول الأثر المتراكم لتغيير السياسات المحاسبية.	0.735	0
8	توفر الشركات معلومات عن التقارير المالية الدورية مدققة.	0.734	0
9	توفر الشركات معلومات عن قيام المدقق بتقييم مدى كفاءة الإدارة في إعداد الموازنات.	0.746	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات

المجال الثاني والبالغة (9) فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائية عند مستوى دلالة

الإحصائية (0.05) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الثاني.

جدول رقم (4)

معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثالث المتعلق بدرجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار

رقم الفقرة	المجال الثالث	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	حساب الأرباح والخسائر.	0.779	0
2	الميزانية العمومية.	0.826	0
3	قائمة التدفقات النقدية.	0.793	0
4	قائمة التغير في حقوق الملكية.	0.844	0
5	تقارير مدقق الحسابات.	0.792	0
6	قائمة أخرى	0.630	0
7	استخدام المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الإستثمار لاختيار البديل الأفضل.	0.810	0
8	استخدام المعلومات المحاسبية للتأكد من رشد قرار الإستثمار المتخذ.	0.749	0
9	استخدام المعلومات المحاسبية لتصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها.	0.814	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والبالغة تسع فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائية عند مستوى دلالة الإحصائية (0.05) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الثالث.

جدول رقم (5)

معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الرابع المتعلق بدرجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرار الاستثمار

رقم الفقرة	المجال الرابع	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	معلومات من نصائح الوسطاء.	0.604	0
2	معلومات من الإشاعات.	0.441	0
3	معلومات من نصائح الأصدقاء والأقارب.	0.397	0
4	معلومات من النشرات الخاصة بالسوق.	0.591	0
5	معلومات من النشرات الحكومية.	0.619	0
6	معلومات من المجلات والجرائد	0.664	0
7	معلومات من زيارة الشركات.	0.761	0
8	معلومات من موقع الشركات على الشبكة العالمية (الإنترنت).	0.690	0
9	معلومات من دليل المؤشرات المالية للشركات	0.747	0
10	نشر تقارير خاصة بالإدارة بخلاف القوائم والتقارير المالية.	0.761	0
11	استخدام أسلوب التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار.	0.599	0
12	تغيرات في الإدارة العليا للشركات.	0.720	0
13	ملاحظات للمدقق الخارجي الأخرى.	0.660	0
14	قرارات مجلس الإدارة بشأن خطط التوسع المستقبلية وفتح فروع جديدة.	0.457	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات

المجال الرابع والبالغة (14) فقرة والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائية عند مستوى دلالة

الإحصائية (0.05) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الرابع.

جدول رقم (6)

معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الخامس المتعلق بمعوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار

رقم الفقرة	المجال الخامس	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات.	0.631	0
2	عدم توفير المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة.	0.486	0
3	عدم الثقة المطلقة في طرق إعداد المعلومات المحاسبية	0.650	0
4	عدم إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية على التنبؤ في المستقبل.	0.656	0
5	صعوبة المقارنة بين بدائل الاستثمار بسبب اختلاف طرق الإعداد والإفصاح .	0.653	0
	إن عدم استخدام المعلومات المحاسبية يرجع للأسباب التالية:		
6	أ - قلة الخبرة العملية.	0.607	0
7	ب - ضعف المعرفة بالأمر والمعلومات المحاسبية.	0.683	0
8	ج - بُعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.	0.636	0
9	د - عدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.	0.673	0
10	ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإستثمار دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية.	0.706	0
11	عدم نشر تقارير دورية.	0.649	0
12	عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم في فلسطين.	0.693	0
13	نظرة المجتمع غير السليمة للمحاسبة والمعلومات المحاسبية.	0.706	0
14	عدم وجود قانون واضح لسوق فلسطين فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.	0.673	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والبالغة (14) فقرة والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة الإحصائية (0.05) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الخامس.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة الخمسة والدرجة الكلية للاستبانة وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (7)

معاملات ارتباط بيرسون لمجالات الاستبانة الخمسة مع الدرجة الكلية للاستبانة

رقم المجال	عنوان المجال	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
1	أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية	0.677	0
2	مدى توفر المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرارات الاستثمار	0.704	0
3	درجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار	0.802	0
4	درجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرارات الاستثمار	0.791	0
5	معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار	0.723	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة الخمسة

دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

مما يعني أن درجات أفراد العينة في كل مجال من مجالات الاستبانة ترتبط ارتباطاً دالاً

إحصائياً بدرجاتهم الكلية في الاستبانة وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لاستبانته

البحث وبشكل قوي.

2- ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطى هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة أو بفقرة أخرى ، أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث من خلال طريقتي التجزئة النصفية ومعامل الفاكرونباخ وذلك كما يلي:

أ- طريقة التجزئة النصفية:

قام الباحث بتقسيم فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة الخمسة وكذلك الاستبانة ككل إلى جزئين بحيث يشمل الجزء الأول الفقرات ذات الأرقام الفردية ويشمل الجزء الثاني الفقرات ذات الأرقام الزوجية، ثم حسبت درجات الجزء الأول ودرجات الجزء الثاني في كل مجال من مجالات الاستبانة، وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الجزئين، ثم تم تعديل معامل الارتباط باستخدام معادلة سيبرمان براون وهذه المعادلة هي:

$$R = \frac{2r}{r+1} \quad \text{معامل الثبات}$$

حيث r = معامل ارتباط بيرسون، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (8)

معاملات ارتباط بيرسون والثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل:

الرقم	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	معامل الثبات	مستوى الدلالة الإحصائية sig
	الاستبانة ككل.	59	0.951	0.975	0
1	أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية	13	0.885	0.939	0
2	مدى توفر المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرارات الاستثمار	9	0.881	0.937	0
3	درجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار	9	0.902	0.948	0
4	درجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرارات الاستثمار	14	0.816	0.898	0
5	معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار	14	0.916	0.956	0

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ أن معامل ثبات الاستبانة بلغ 0.975 ، وهو قيمة مرتفعة وجيدة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$ ، كما أن معاملات الارتباط والثبات لمجالات الاستبانة الخمسة أيضاً مرتفعة ومعنوية إحصائياً و هذا يؤكد ثبات الاستبانة وصلاحيته للاستخدام.

ب - طريقة معامل ألفا كرون باخ:

قام الباحث بحساب معاملات الفاكرون باخ للاستبانة ككل وكذلك لكل مجال من مجالاتها الخمسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (9)

معاملات الفاكرون باخ للاستبانة ككل وكذلك لكل مجال من مجالاتها الخمسة

الرقم	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ثبات الفاكرون باخ
	الاستبانة ككل.	59	0.956
1	أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية	13	0.908
2	مدى توفر المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرارات الاستثمار	9	0.914
3	درجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار	9	0.926
4	درجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرارات الاستثمار	14	0.883
5	معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار	14	0.913

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.956، وهي قيمة مرتفعة وممتازة من الناحية الإحصائية، كذلك فإن قيم معاملات ألفا كرونباخ في جميع المجالات ممتازة من الناحية الإحصائية وتتمتع بدرجة عالية من الثبات.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة البحث المتعلقة بمدى ادراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة البحث و اختبار فرضياتها.

خامساً: المعالجات الإحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات

الإحصائي الآتية:

1- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والوسيط.

2- معامل ارتباط بيرسون.

3- التجزئة النصفية

4- اختبار معامل الفا كرون باخ.

5- اختبار الإشارة اللامعلمي (Sign Test) .

سادساً: وصف خصائص العينة:

تم تخصيص مجموعة من الاسئلة العامة للتعرف على خصائص عينة البحث لتوفير أرضية

أساسية لتحليل نتائج البحث وذلك من خلال النتائج الآتية:

1 - العمر:

قسمت أعمار العينة إلى أربع فئات كما يظهرها الجدول رقم (10) حيث أن أكبر نسبة من افراد

العينة تتركز ضمن الفئة العمرية (من 31 - 40 عاماً) حيث كان عددهم 52 مستثمراً أي ما

نسبته 39.40 % من اجمالي العينة، والنسبة التي تأتي بعدها فهم المستثمرون الذين كانت

أعمارهم (من 20-30 عاماً) فقد بلغ عددهم 41 مستمراً أي ما نسبته 31.10 % من

اجمالي العينة، وباقي أفراد العينة موزعون على فئات العمر (من 41 فأكثر).

جدول رقم (10)

توزيع عينة البحث حسب العمر

فئات العمر	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
30-20	41	% 31.10
40-31	52	% 39.40
50-41	22	% 16.70
أكثر من 50	17	% 12.90
الاجمالي	132	% 100.00

2- المؤهل العلمي:

يظهر الجدول رقم (11) أن المستثمرين من حملة شهادة البكالوريوس شكلوا أكبر نسبة من العينة حيث كان عددهم 76 مستثمراً أي بنسبة 58.90 % من العينة، يليهم المستثمرون من حملة الدراسات العليا بعدد 23 مستثمراً أي بنسبة 17.80 % من العينة، ثم الذين يحملون شهادة الدبلوم بعدد 17 مستثمراً أي بنسبة 13.20 % من العينة، وأخيراً يأتي المستثمرون من حملة الثانوية العامة فأقل حيث كان عددهم 13 مستثمراً أي بنسبة 10.10 % من العينة.

وهذه النتيجة تشير الى مستوى مناسب من التأهيل العلمي لدى المستثمرين في سوق فلسطين

للاوراق المالية. جدول رقم (11)

توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

فئات المؤهل	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
ثانوية عامة فأقل	13	% 10.10
دبلوم كليات مجتمع	17	% 13.20
بكالوريوس	76	% 58.90
دراسات عليا	23	% 17.80
الاجمالي	129	% 100.00
قيم مفقودة (بدون)	3	-

3- التخصص العلمي:

يظهر الجدول رقم (12) أن المستثمرين من حملة تخصص المحاسبة شكلوا أكبر نسبة من العينة حيث كان عددهم 53 مستثمراً أي بنسبة 43.40 % من العينة، يليهم المستثمرون من تخصصات أخرى بعدد 27 مستثمراً أي بنسبة 22.10 % من العينة، ويليه المستثمرون من تخصص ادارة اعمال بعدد 21 مستثمراً أي بنسبة 17.20 % من العينة، ثم الذين يحملون تخصص مالية ومصرفية بعدد 15 مستثمراً أي بنسبة 12.30 % من العينة، وأخيراً يأتي المستثمرون الذين يحملون تخصص اقتصاد بعدد 6 مستثمراً أي بنسبة 4.90 % من العينة. مما يشير الى توافر التخصصات المعنية بالاستثمار والتي تمكنهم من فهم وإدراك المعلومات المحاسبية وأهميتها والاستفادة منها في ترشيد قرار الاستثمار.

جدول رقم (12)

توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

فئات التخصص	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
محاسبة	53	% 43.40
مالية ومصرفية	15	% 12.30
ادارة اعمال	21	% 17.20
اقتصاد	6	% 4.90
اخرى	27	% 22.10
الاجمالي	122	% 100.00
قيم مفقودة (بدون)	10	-

4 - طبيعة العمل:

يظهر الجدول رقم (13) أن عدد المستثمرين الذين يعملون في القطاع الخاص بلغ 70 مستثمرا أي بنسبة 53 % من العينة، وعدد المستثمرين الذين يعملون في القطاع العام بلغ 25 مستثمرا أي بنسبة 18.90 % من العينة، وباقي أفراد العينة موزعون على باقي المهن الأخرى وهي: رجل أعمال، تاجر، عامل، أخرى.

جدول رقم (13)

توزيع عينة البحث حسب طبيعة العمل

فئات طبيعة العمل	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
موظف قطاع عام	25	18.90 %
موظف قطاع خاص	70	53.00 %
رجل أعمال	11	8.30 %
تاجر	12	9.10 %
عامل	2	1.50 %
أخرى	12	9.10 %
الإجمالي	132	100.00 %

5- عدد سنوات التعامل في الاستثمار:

يظهر الجدول رقم (14) أن فئة المستثمرين الذين يتعاملون في الاستثمار (أقل من 3 سنوات) شكلوا أكبر نسبة من العينة حيث كان عددهم 79 مستثمراً أي بنسبة 58.40 % من العينة، يليهم المستثمرون من فئة (5 سنوات فأكثر) بعدد 39 مستثمراً أي بنسبة 29.55 % من العينة، ويليه المستثمرون من فئة (3-5 سنوات) بعدد 15 مستثمراً أي بنسبة 11.50 % من العينة. وهذا يؤكد على حداثة سوق فلسطين للوراق المالية وكذلك حداثة الاستثمار فيه.

جدول رقم (14)

توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات التعامل في الاستثمار

فئات السنوات	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
أقل من سنة	41	31.50 %
من 1-3 سنة	35	26.90 %
من 3-5 سنة	15	11.50 %
من 5-7 سنة	11	8.50 %
أكثر من 7 سنوات	28	21.05 %
الاجمالي	130	100.00 %
قيم مفقودة (بدون)	2	-

6 - حجم الاستثمار في سوق فلسطين:

يظهر الجدول رقم (15) توزيع أفراد العينة حسب حجم استثماراتهم فقد شكل المستثمرون الذين تتراوح استثماراتهم (أقل 30000 دينار) أكبر نسبة من العينة حيث كان عددهم 83 مستثمراً أي بنسبة 74.10 % من العينة، يليهم المستثمرون من فئة (50000 فأكثر) بعدد 18 مستثمراً أي بنسبة 16 % من العينة، ويليه المستثمرون من فئة (30001 الى 50000) بعدد 11 مستثمراً أي بنسبة 9.80 % من العينة.

مما يشير الى أن المستثمرين في السوق من صغار المستثمرين.

جدول رقم (15)

توزيع عينة البحث حسب حجم الاستثمار

فئات الاستثمار (بالدينار)	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
أقل من 15000	58	51.80 %
من 15001 الى 30000	25	22.30 %
من 30001 الى 50000	11	9.80 %
من 50001 الى 100000	8	7.10 %
أكثر من 100000	10	8.90 %
الاجمالي	112	100.00 %
قيم مفقودة (بدون)	20	-

7- مدى القناعة بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات

الاستثمار:

يعكس الجدول السابق رقم (16) أن مؤشرا عاما بمدى القناعة بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار بهدف تقديم أرضية واضحة لاجراء الاختبار الحقيقي، حيث أكد المستثمرون أن قناعتهم باستخدام المعلومات المحاسبية (مهمة جدا ومهمة) بعدد 121 مستثمرا أي بنسبة 81.60 % من العينة، وباقي العينة موزعون على: متوسطة وقليلة وعديمة الأهمية.

مما يشير الى أن قناعة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية عالية جداً.

جدول رقم (16)

توزيع عينة البحث حسب القناعة بأهمية المعلومات المحاسبية

فئات الأهمية	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
مهمة جداً	84	% 63.60
مهمة	37	% 28.00
متوسطة الأهمية	7	% 5.30
قليلة الأهمية	3	% 2.30
عديمة الأهمية	1	% 0.80
الإجمالي	132	% 100.00

8- مدى كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرارات

الاستثمار:

يوضح الجدول رقم (17) مدى كفاية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، حيث شكل المستثمرون الذين أكدوا أن كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرارات الاستثمار (من 41 % فأكثر) بعدد 54 مستثمراً أي بنسبة 41.80 % من العينة، يليهم المستثمرون الذين أكدوا أن كفاية المعلومات المحاسبية من (41%-60%) بعدد 41 مستثمراً أي بنسبة 31.10 % لكل فئة من العينة، يليهم المستثمرون الذين أكدوا أن كفاية المعلومات المحاسبية من (40% فأقل) بعدد 34 مستثمراً أي بنسبة 26.40 % من العينة.

وهذا يشير الى كفاية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية.

جدول رقم (17)

توزيع عينة البحث حسب كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

فئات الكفاية	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
أقل من 20 %	12	9.30 %
من 21 % - 40 %	22	17.10 %
من 41 % - 60 %	41	31.80 %
من 61 % - 80 %	27	20.90 %
من 81 % فأكثر	27	20.90 %
الاجمالي	129	100.00 %
قيم مفقودة (بدون)	3	-

9- مدى درجة الثقة في المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار:

يبين الجدول رقم (18) توزيع أفراد العينة حسب درجة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية، حيث شكل المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار (من 61% فأكثر) بعدد 53 مستثمراً أي بنسبة 40.70 % من العينة، يليهم المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في المعلومات المحاسبية من (41%-60%) بعدد 37 مستثمراً أي بنسبة 28.00 % من العينة، يليهم المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في المعلومات المحاسبية من (40% فأقل) بعدد 30 مستثمراً أي بنسبة 30.80 % من العينة مما يشير الى وجود ثقة لدى المستثمرين في المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

جدول رقم (18)

توزيع عينة البحث حسب درجة الثقة في المعلومات المحاسبية

فئات درجة الثقة	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
أقل من 20 %	10	7.70 %
من 21 % - 40 %	30	23.10 %
من 41 % - 60 %	37	28.50 %
من 61 % - 80 %	38	29.20 %
من 81 % فأكثر	15	11.50 %
الاجمالي	130	100.00 %
قيم مفقودة (بدون)	2	-

10 - مدى درجة الثقة في تقرير مدقق الحسابات:

يظهر الجدول رقم (19) أن مؤشرا عاما بمدى درجة الثقة في تقرير مدقق الحسابات، حيث شكل المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في تقرير مدقق الحسابات (من 61% فأكثر) بعدد 63 مستثمراً أي بنسبة 48.50 % من العينة، يليهم المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في تقرير مدقق الحسابات (من 41%-60%) بعدد 38 مستثمراً أي بنسبة 29.20 % من العينة، يليهم المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في تقرير مدقق الحسابات (من 40% فأقل) بعدد 29 مستثمراً أي بنسبة 22.30 % من العينة.

وهذا يشير الى وجود ثقة في تقرير مدقق الحسابات من قبل المستثمرين.

جدول رقم (19)

توزيع عينة البحث حسب درجة الثقة في تقرير مدقق الحسابات

فئات درجة الثقة	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
أقل من 20 %	11	8.50 %
من 21 % - 40 %	18	13.80 %
من 41 % - 60 %	38	29.20 %
من 61 % - 80 %	33	25.40 %
من 81 % فأكثر	30	23.10 %
الاجمالي	130	100.00 %
قيم مفقودة (بدون)	2	-

11 - مدى درجة الثقة في نشرات سوق فلسطين:

يوضح الجدول رقم (20) مدى درجة الثقة في نشرات سوق فلسطين، حيث شكل المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في نشرات سوق فلسطين (من 61% فأكثر) بعدد 72 مستثمراً أي بنسبة 55.40 % من العينة، يليهم المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في نشرات سوق فلسطين (من 41%-60%) بعدد 32 مستثمراً أي بنسبة 24.60 % من العينة، ويليه المستثمرون الذين أكدوا أن درجة ثقتهم في نشرات سوق فلسطين (40% فأقل) بعدد 26 مستثمراً أي بنسبة 20% من العينة.

وهذا يؤكد بوجود ثقة في نشرات سوق فلسطين من قبل المستثمرين.

جدول رقم (20)

توزيع عينة البحث حسب درجة الثقة في نشرات سوق فلسطين

فئات الكفاية	التكرار (العدد)	النسبة المئوية
أقل من 20 %	8	6.20 %
من 21 % - 40 %	18	13.80 %
من 41 % - 60 %	32	24.60 %
من 61 % - 80 %	43	33.10 %
من 81 % فأكثر	29	22.30 %
الاجمالي	130	100.00 %
قيم مفقودة (بدون)	2	-

سابعاً: اختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات البحث فقد تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمي (Sign Test) والذي يعتبر أحد بدائل اختبار t لعينة واحدة المعلمي، إذ انه يستخدم للتحقق من مطابقة وسيط عينة مختارة من مجتمع إحصائي مع وسيط ذلك المجتمع، كما أن اختبار الإشارة لا يعتمد على قيمة الفرق بين الدرجات والوسيط العام وإنما يتعامل فقط مع الإشارات من حيث أنها موجبة أو سالبة أو تأخذ صفراً والذي لا يدخل في المعالجة الإحصائية لأنه يعد محايداً (عفانة، 1998، ص62)، ولذلك فإن اختبار الإشارة يستخدم لتحديد اتجاه الفروق بين آراء أفراد العينة.

وقد تم استخدام اختبار الإشارة لاختبار فرضيات البحث من خلال اختبار ما إذا كان وسيط آراء أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وكذلك على المجالات ككل يختلف إحصائياً عن وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) والتي تمثل (بدرجة متوسطة)، من أجل معرفة اتجاه آراء أفراد العينة على فقرات الاستبانة ، وبالتالي معرفة مدى ادراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

وقد تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمي نظراً لأن متغيرات الاستبانة (الفقرات) هي متغيرات رتبية وبالتالي لا يناسبها الاختبارات المعلمية كاختبار t وإنما تم الاستعاضة عن ذلك بالاختبارات اللامعلمية لعينة واحدة وأفضلها وأكثرها مناسبة لبيانات البحث هو اختبار الإشارة.

- مقياس الاستبانة:

المقياس المستخدم في استبانة البحث هو مقياس خماسي وقد تم ترميز هذا المقياس كما يلي:

جدول رقم (21)

المقياس المستخدم في استبانة البحث

بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة
5	4	3	2	1

1 - اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه:

(لا يدرك المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار)

ولاختبار الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الإشارة وذلك لاختبار الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

$$H_0: M \leq 3$$

$$H_1: M > 3$$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى أن ادراك أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين اقل من المتوسط (أي أن المستثمر لا يدرك أهمية المعلومات المحاسبية). أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى ان ادراك أهمية هذه المعلومات كبيرة من وجهة نظرهم في ترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذونها.

وسيتم إجراء الاختبار الإحصائي و تحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد و هو الذيل الأعلى كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (22)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الأول الخاص بمدى ادراك أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية

المجال الأول	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	الوسيط العام
مدى ادراك أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية	116	2	14	132	-10.402	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة (z) معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن وسيط إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الأول اكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) بشكل معنوي إحصائياً . ويعزز هذه النتيجة أن الوسيط العام لآراء أفراد العينة بلغ (4) وهي تمثل درجة (الإدراك بدرجة كبيرة) حسب المقياس المستخدم في استبانة البحث. وبالتالي نستنتج من ذلك ان أفراد العينة يرون ان ادراك أهمية المعلومات المحاسبية كبيرة من وجهة نظرهم في ترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذونها. وبناء على ذلك نرفض الفرضية البحثية الأولى و التي تنص على عدم إدراك المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار.

وللوقوف على آراء أفراد العينة حول أهمية المعلومات المحاسبية ومزاياها المختلفة بشكل تفصيلي فقد تم إيجاد اختبار الإشارة لكل فقرة على حدة من الفقرات التي تضمنها المجال الأول وذلك كما يلي:

جدول رقم (23)

نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الأول

م	فقرات المجال الأول	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	قيمة الوسيط
1	يعد توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الإستثمار أمراً ضرورياً.	112	2	18	132	-10.209	0	5
2	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة، فإن توفير معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قرارات الإستثمار يعد أمراً حتمياً.	108	3	20	131	-9.871	0	4
	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإستثمار:							
3	أ- فاعلية أكبر.	100	4	17	121	-9.316	0	4
4	ب - تكلفة أقل.	79	9	26	114	-7.355	0	4
5	ج - وقت أقل.	76	9	29	114	-7.159	0	4
6	ج - جودة في الأداء.	85	3	21	109	-8.635	0	4
7	من مزايا توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإستثمار زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات.	113	1	17	131	-10.396	0	4
8	يؤدي توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإستثمار إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات والاستفادة منها في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات.	108	3	20	131	-9.871	0	4
9	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإستثمار إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.	97	5	30	132	-9.010	0	4
10	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها.	103	8	19	130	-8.922	0	4
11	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الإستثمار.	100	3	28	131	-9.459	0	4
12	إن استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإستثمار بالشكل الأمثل.	104	5	23	132	-9.387	0	4
13	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.	100	7	25	132	-8.894	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار الإشارة (z) معنوية إحصائياً في كافة الفقرات وهذا يعني أن وسيط آراء أفراد العينة على كل فقرة أكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) بشكل معنوي إحصائياً. كما أن وسيط آراء أفراد العينة في الفقرة الأولى كان (5) وهذا يعني أن توفر المعلومات المحاسبية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثمار يعتبر امر ضرورياً بدرجة كبيرة جداً، في حين أن وسيط آراء أفراد العينة في باقي الفقرات كان (4)، وهذا يعني أن أفراد العينة يرون أن المعلومات المحاسبية مهمة بدرجة كبيرة بالنسبة لهم عند اتخاذ القرار الاستثماري، وترجع أهمية هذه المعلومات إلى المزايا التالية التي تحققها هذه المعلومات:

أ- في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة، فإن توفير معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار يعد أمراً حتمياً.

ب- يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الاستثمار: فاعلية أكبر، تكلفة ووقت أقل، وجودة في الأداء

ج- من مزايا توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الاستثمار زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات

د- يؤدي توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الاستثمار إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات والاستفادة منها في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات

هـ- يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.

و- إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها.

ز - يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الإستثمار.

ح - إن استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإستثمار بالشكل الأمثل.

ط - إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.

2 - اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه:

(المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار).

ولاختبار الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الإشارة وذلك لاختبار الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

$$H_0: M \leq 3$$

$$H_1: M > 3$$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين. أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى كفاية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من وجهة نظر المستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذونها.

وسيتم إجراء الاختبار الإحصائي و تحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد و هو الذيل الأعلى كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (24)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الثاني الخاص بدرجة توفر المعلومات المحاسبية

المجال الثاني	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة Z	مستوى المعنوية sig	الوسيط العام
درجة توفر المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرارات الاستثمار.	67	12	53	132	-6.075	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة (Z) معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن وسيط إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثاني أكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) بشكل معنوي إحصائياً ويعزز هذه النتيجة أن الوسيط العام لآراء أفراد العينة بلغ (4) وبالتالي نستنتج من ذلك أنه من وجهة نظر أفراد العينة فإن الشركات توفر في تقاريرها المالية المعلومات المحاسبية المختلفة المذكورة في المجال الثاني - والتي سيتم الحديث عنها فيما يلي - بدرجة كبيرة.

وبناء على ذلك نرفض الفرضية البحثية الثانية و التي تنص على ان المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار.

وللوقوف على آراء أفراد العينة حول المعلومات المحاسبية المختلفة التي توفرها الشركات في تقاريرها المالية بشكل تفصيلي فقد تم إيجاد اختبار الإشارة لكل فقرة على حدة من الفقرات التي تضمنها المجال الثاني وذلك كما يلي:

جدول رقم (25)

نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

الرقم	فقرات المجال الثاني	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفر (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	قيمة الوسيط
1	توفر الشركات معلومات عن الأرباح المحتجزة.	66	8	58	132	-6.626	0	3.5
2	توفر الشركات معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.	83	13	36	132	-7.042	0	4
3	توفر الشركات معلومات عن التغيرات الحادثة في رأس المال.	65	18	49	132	-5.049	0	3
4	توفر الشركات معلومات عن نصيب السهم من الأرباح.	86	11	33	130	-7.514	0	4
5	توفر الشركات معلومات عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية.	61	25	43	129	-3.774	0	3
6	توفر الشركات معلومات عن المكاسب المحققة الأكثر تأكيداً أو الخسارة المحتملة الأقل تأكيداً.	58	27	47	132	-3.254	0	3
7	توفر الشركات معلومات حول الأثر المتراكم لتغيير السياسات المحاسبية.	46	38	46	130	-0.764	0.222	3
8	توفر الشركات معلومات عن التقارير المالية الدورية مدققة.	74	20	37	131	-5.467	0	4
9	توفر الشركات معلومات عن قيام المدقق بتقييم مدى كفاءة الإدارة في إعداد الموازنات.	69	33	29	131	-3.466	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار الإشارة (z) معنوية إحصائياً في كافة الفقرات باستثناء الفقرة السابعة وهذا يعني أن وسيط آراء أفراد العينة على هذه الفقرات أكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) بشكل معنوي إحصائياً. أما بالنسبة للفقرة السابعة فإن وسيط آراء أفراد العينة لم يختلف إحصائياً عن وسيط المقياس المستخدم. يستنتج من ذلك أن أفراد العينة يرون أن الشركات توفر في تقاريرها المالية المعلومات المحاسبية التالية بدرجة كبيرة:

- أ- توفر الشركات معلومات عن الأرباح المحتجزة.
- ب- توفر الشركات معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.
- ج- توفر الشركات معلومات عن التغيرات الحادثة في رأس المال.
- د- توفر الشركات معلومات عن نصيب السهم من الأرباح.
- هـ- توفر الشركات معلومات عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية.
- و- توفر الشركات معلومات عن قيام المدقق بتقييم مدى كفاءة الإدارة في إعداد الموازنات.
- ز- توفر الشركات معلومات عن التقارير المالية الدورية مدققة.
- ح- توفر الشركات معلومات عن المكاسب المحققة الأكثر تأكيداً أو الخسارة المحتملة الأقل تأكيداً.
- ط- يرى المستثمرون أن الشركات لا توفر في تقاريرها المالية معلومات كافية عن الأثر المتراكم لتغير السياسات المحاسبية كما تشير نتيجة اختبار الفقرة السابعة في الجدول اعلاه.

3 - اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه:

(لا يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير).

لاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان وسيط آراء أفراد العينة على المجال الثالث والمتعلق بدرجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار أكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) أم لا.

ويختبر اختبار الإشارة الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

$$H_0: M \leq 3$$

$$H_1: M > 3$$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى أن المستثمر لا يستخدم المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من أجل ترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذها.

أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى استخدام المستثمر لهذه المعلومات بدرجة كبيرة وسيتم إجراء الاختبار الإحصائي وتحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد وهو الذيل الأعلى كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة، وفيما يلي نتيجة الاختبار:

جدول رقم (26)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الثالث الخاص بدرجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار

المجال الثالث	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	الوسيط العام
درجة استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار	92	10	30	132	-8.02	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة (z) معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن هناك فرق معنوي إحصائياً بين وسيط إجابات أفراد العينة على فقرات

المجال الثالث ، ووسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) ويعزز هذه النتيجة أن الوسيط العام لآراء أفراد العينة بلغ (4) وهي تمثل درجة (الاستخدام بدرجة كبيرة) حسب المقياس المستخدم في استبانة البحث. وبالتالي نستنتج من ذلك ان أفراد العينة يستخدمون المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من اجل ترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذونها. وبناء على ذلك نرفض الفرضية البحثية الثالثة و التي تنص على ان المستثمر لا يستخدم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير.

وللوقوف على درجة استخدام أفراد العينة للمعلومات المحاسبية بشكل تفصيلي فقد تم إيجاد اختبار الإشارة لكل فقرة على حدة من الفقرات التي تضمنها المجال الثالث وذلك كما يلي:

جدول رقم (27)

نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الثالث

م	فقرات المجال الثالث	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	قيمة الوسيط
1	حساب الأرباح والخسائر.	99	9	24	132	-8.564	0	4
2	الميزانية العمومية.	97	11	24	132	-8.179	0	4
3	قائمة التدفقات النقدية.	83	14	35	132	-6.904	0	4
4	قائمة التغير في حقوق الملكية.	84	16	31	132	-6.700	0	4
5	تقارير مدقق الحسابات.	81	15	35	131	-6.634	0	4
6	قائمة أخرى	42	33	36	131	-0.924	0.178	3
7	استخدام المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الإستثمار لاختيار البديل الأفضل.	88	12	32	111	-7.500	0	4
8	استخدام المعلومات المحاسبية للتأكد من رشد قرار الإستثمار المتخذ.	93	12	27	132	-7.807	0	4
9	استخدام المعلومات المحاسبية لتصحیح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها.	92	12	28	132	-7.747	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار الإشارة (z) معنوية إحصائياً في كافة الفقرات باستثناء الفقرة السادسة. وهذا يعني أن هناك فرق معنوي إحصائي بين وسيط آراء أفراد العينة على كل فقرة ووسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3)، باستثناء الفقرة السادسة حيث لم يكن هناك فرق معنوي بين وسيط المقياس ووسيط آراء أفراد العينة. كما أن وسيط آراء أفراد العينة في كافة الفقرات (باستثناء الفقرة السادسة) بلغ (4) والتي تمثل درجة (الاستخدام بدرجة كبيرة)، أي أنه يمكن القول أن أفراد العينة يستخدمون المعلومات المحاسبية التالية بدرجة كبيرة لترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذونها:

- أ- حساب الأرباح والخسائر
- ب- الميزانية العمومية.
- ج- قائمة التدفقات النقدية.
- د- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- هـ- تقارير مدقق الحسابات
- و- استخدام المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الإستثمار لاختيار البديل الأفضل
- ز- استخدام المعلومات المحاسبية لتصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها.
- ح- استخدام المعلومات المحاسبية للتأكد من رشد قرار الإستثمار المتخذ.
- ط- ان المستثمرين لا يستخدمون أية قوائم أخرى عند اتخاذ قرارات الاستثمار كما تشير نتيجة الفقرة السادسة.

4 - اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه:

(توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار).

لاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان هناك فرق معنوية إحصائياً بين وسيط آراء أفراد العينة على المجال الرابع المتعلق بدرجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرار الاستثمار، ووسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) وذلك لتحديد ما إذا كان هناك معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرارات الاستثمار أم لا.

ويختبر اختبار الإشارة الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

$$H_0: M \leq 3$$

$$H_1: M > 3$$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى عدم تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم على قرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرين.

أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى تأثير مثل هذه المعلومات على قرارات الاستثمار المتخذة.

وسيتم إجراء الاختبار الإحصائي و تحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد و هو الذيل الأعلى كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة، وفيما يلي نتيجة الاختبار:

جدول رقم (28)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الرابع الخاص بدرجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرارات الاستثمار.

المجال الرابع	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة Z	مستوى المعنوية sig	الوسيط العام
درجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرارات الاستثمار.	66	12	54	132	-6.001	0	3.25

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة (Z) معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن وسيط إجابات أفراد العينة (المستثمرين) على فقرات المجال الرابع أكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) بشكل معنوي إحصائياً. وبالتالي نستنتج من ذلك أن أفراد العينة يرون أن المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية تؤثر بدرجة كبيرة على قرارات الاستثمار التي يتخذونها. وبناء على ذلك نقبل الفرضية البحثية الرابعة و التي تنص على أن المعلومات الأخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار الذي يتخذه المستثمر. وللوقوف على طبيعة المعلومات الأخرى التي تؤثر في قرار الاستثمار بشكل تفصيلي. فقد تم إيجاد اختبار الإشارة لكل فقرة على حدة من الفقرات التي تضمنها المجال الرابع وذلك كما يلي:

جدول رقم (29)

نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الرابع

م	فقرات المجال الرابع	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	قيمة الوسيط
1	معلومات من نصائح الوسطاء.	62	19	51	132	-4.667	0	3
2	معلومات من الإشاعات.	44	38	50	132	-0.552	0.290	3
3	معلومات من نصائح الأصدقاء والأقارب.	42	35	52	129	-0.684	0.247	3
4	معلومات من النشرات الخاصة بالسوق.	81	13	37	131	-6.911	0	4
5	معلومات من النشرات الحكومية.	66	26	38	130	-4.066	0	4
6	معلومات من المجلات والجرائد	58	22	52	132	-3.913	0	3
7	معلومات من زيارة الشركات.	51	33	47	131	-1.855	0.032	3
8	معلومات من موقع الشركات على الشبكة العالمية (الانترنت).	56	21	51	128	-3.875	0	3
9	معلومات من دليل المؤشرات المالية للشركات	64	15	50	129	-5.400	0	3
10	نشر تقارير خاصة بالإدارة بخلاف القوائم والتقارير المالية.	52	31	48	131	-2.195	0.014	3
11	استخدام أسلوب التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار.	70	21	40	131	-5.032	0	4
12	تغيرات في الإدارة العليا للشركات.	58	17	55	130	-4.619	0	3
13	ملاحظات للمدقق الخارجي الأخرى.	65	28	36	129	-3.737	0	4
14	قرارات مجلس الإدارة بشأن خطط التوسع المستقبلية وفتح فروع جديدة.	79	6	46	131	-7.809	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار الإشارة (z) معنوية إحصائياً في كافة الفقرات

باستثناء الفقرتين الثانية والثالثة، وهذا يعني أن وسيط آراء أفراد العينة على كل الفقرات

باستثناء هاتين الفقرتين أكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3).

يستنتج من ذلك أن أفراد العينة (المستثمرين) يرون ان المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية تؤثر بدرجة كبيرة على قرارات الاستثمار التي يتخذونها وفيما يلي تفصيل لهذه المعلومات.

أ - معلومات من نصائح الوسطاء

ب - معلومات من النشرات الخاصة بالسوق

ج - معلومات من النشرات الحكومية.

د - معلومات من المجالات والجرائد

هـ - معلومات من زيارة الشركات

و - معلومات من موقع الشركات على الشبكة العالمية (الانترنت).

ز - معلومات من دليل المؤشرات المالية للشركات

ح - نشر تقارير خاصة بالإدارة بخلاف القوائم والتقارير المالية.

ط - قرارات مجلس الإدارة بشأن خطط التوسع المستقبلية وفتح فروع جديدة.

ي - تغييرات في الإدارة العليا للشركات

ك - ملاحظات للمدقق الخارجي الأخرى

ل - استخدام أسلوب التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار.

س - اما بالنسبة للمعلومات التي مصدرها الإشاعات وكذلك تلك التي مصدرها نصائح الأصدقاء والأقارب، فان أفراد العينة (المستثمرين) لا يرون أنها تؤثر بدرجة كبيرة على قرارات الاستثمار التي يتخذونها، وهذا ما توضحه نتيجة الفقرتين الثانية والثالثة في الجدول السابق اذ لم يكن هناك فرق معنوي إحصائي بين وسيط آراء أفراد العينة ووسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث.

5- اختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على أنه:

(توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية).

لاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان وسيط آراء أفراد العينة على المجال الخامس والمتعلق بمعوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في السوق المالي أكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3). ويختبر اختبار الإشارة الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

$$H_0: M \leq 3$$

$$H_1: M > 3$$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى انخفاض درجة معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في السوق المالي أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى أن هناك معوقات بدرجة كبيرة في استخدام هذه المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار.

وسيتم إجراء الاختبار الإحصائي و تحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد و هو الذيل الأعلى كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة، وفيما يلي نتيجة الاختبار:

جدول رقم (30)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الخامس الخاص بدرجة العوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية

المجال الخامس	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	الوسيط العام
درجة معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار	68	11	53	132	-6.300	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة (Z) معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن وسيط إجابات أفراد العينة (المستثمرين) على فقرات المجال الخام اكبر من وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) ويعزز هذه النتيجة أن الوسيط العام لآراء أفراد العينة بلغ (4) وهي تمثل وجود معوقات بدرجة كبيرة حسب المقياس المستخدم في استبانة البحث. وبالتالي نستنتج من ذلك أن أفراد العينة يرون وجود معوقات كبيرة في استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار. وبناء على ذلك نقبل الفرضية البحثية الخامسة و التي تنص على وجود معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وللوقوف على آراء أفراد العينة حول هذه المعوقات بشكل تفصيلي فقد تم إيجاد اختبار الإشارة لكل فقرة على حدة من الفقرات التي تضمنها المجال الخامس وذلك كما يلي:

جدول رقم (31)

نتيجة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

م	فقرات المجال الثاني	عدد الإشارات السالبة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الأصفار (الحياد)	المجموع	قيمة z	مستوى المعنوية sig	قيمة الوسيط
1	ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات.	53	27	52	132	-2.795	0	3
2	عدم توفير المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة.	81	19	32	132	-6.100	0	4
3	عدم الثقة المطلقة في طرق إعداد المعلومات المحاسبية.	62	22	48	132	-4.255	0	3
4	عدم إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية على التنبؤ في المستقبل.	63	19	49	131	-4.749	0	3
5	صعوبة المقارنة بين بدائل الاستثمار بسبب اختلاف طرق الإعداد والإفصاح .	64	17	50	131	-5.111	0	3
	إن عدم استخدام المعلومات المحاسبية يرجع للأسباب التالية:							
6	أقله الخبرة العملية.	70	22	30	122	-4.900	0	4
7	بضعف المعرفة بالأمور والمعلومات المحاسبية.	67	27	29	123	-4.023	0	4
8	يُعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.	61	25	36	122	-3.774	0	3
9	عدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.	67	25	33	125	-4.275	0	4
10	ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإستثمار دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية.	75	11	43	129	-6.793	0	4
11	عدم نشر تقارير دورية.	86	13	33	132	-7.236	0	4
12	عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم في فلسطين.	84	13	35	132	-7.107	0	4
13	نظرة المجتمع غير السليمة للمحاسبة والمعلومات المحاسبية.	73	19	39	131	-5.526	0	4
14	عدم وجود قانون واضح لسوق فلسطين فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.	92	15	25	132	-7.347	0	4

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسيط مقياس الاستبانة (3) - وسيط آراء أفراد العينة)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار الإشارة (z) معنوية إحصائياً في كافة الفقرات

وهذا يعني أن وسيط آراء أفراد العينة على كل فقرة أكبر من وسيط المقياس المستخدم في

استبانة البحث وهو الدرجة (3). ويستنتج من ذلك ان افراد العينة (المستثمرين) يرون ان هناك معوقات تحد بشكل كبير من استخدامهم للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار التي يتخذونها في سوق فلسطين للاوراق المالية، وفيما يلي هذه المعوقات:

- أ- ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية.
- ب - عدم توفر المعلومات المحاسبية بالدقة والسرعة المطلوبة.
- ج - عدم الثقة المطلقة في طرق إعداد المعلومات المحاسبية.
- د - عدم إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية على التنبؤ في المستقبل.
- هـ - صعوبة المقارنة بين بدائل الاستثمار بسبب اختلاف طرق الإعداد والإفصاح .
- و - إن عدم استخدام المعلومات المحاسبية يرجع للأسباب التالية:
 - قلة الخبرة العملية
 - ضعف المعرفة بالأمور والمعلومات المحاسبية العملية.
 - بُعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي العملي.
 - عدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.
 - ز - ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإستثمار دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية.
 - ح - عدم نشر تقارير دورية.
 - ط - نظرة المجتمع غير السليمة للمحاسبة والمعلومات المحاسبية.
 - ك - عدم وجود قانون واضح لسوق فلسطين فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بناءً على الدراسة النظرية والميدانية التي قام بها الباحث حول (مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية)، فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- يدرك المستثمرون في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية استخدام المعلومات المحاسبية

لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وترجع أهمية المعلومات المحاسبية إلى المزايا التالية:

أ- أن المعلومات المحاسبية تحقق فاعلية أكبر وتكلفة ووقت أقل وجودة في الأداء و تخفيض درجة المخاطرة في الاستثمار و تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الإستثمار.

ب- أن توفير المعلومات المحاسبية تعمل على زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات لتحقيق الغايات المنشودة من الإستثمار بالشكل الأمثل، وإنشاء نظم متكاملة للمعلومات والاستفادة منها في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات، ويوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.

2- المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية كافية لترشيد قرار الاستثمار وتوفر

التقارير المالية الآتي:

أ- الأرباح المحتجزة، ونسبة التوزيعات المقررة على المساهمين، والتغيرات الحادثة في رأس المال، ونصيب السهم من الأرباح، والقيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية، وقيام

المدقق بتقييم مدى كفاءة الإدارة في إعداد الموازنات، ومعلومات عن التقارير المالية الدورية مدققة، المكاسب المحققة الأكثر تأكيداً أو الخسارة المحتملة الأقل تأكيداً.

ب - لا توفر الشركات في تقاريرها المالية معلومات عن الأثر المتراكم لتغير السياسات المحاسبية.

3- يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير في سوق فلسطين، ويتم استخدام القوائم الآتية:

- أ - حساب الأرباح والخسائر، والميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وتقارير مدقق الحسابات.
- ب - لا يستخدم المستثمر أية قوائم أخرى عند اتخاذ قرار الاستثمار.

4- توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار في سوق فلسطين، وهي:

- أ - معلومات من نصائح الوسطاء، ومعلومات من النشرات الخاصة بالسوق، ومعلومات من النشرات الحكومية، ومعلومات من المجالات والجرائد، ومعلومات من زيارة الشركات، ومعلومات من موقع الشركات على الشبكة العالمية (الانترنت)، ومعلومات من دليل المؤشرات المالية للشركات،

وكذلك التقارير الخاصة بالإدارة بخلاف القوائم والتقارير المالية، وقرارات مجلس الإدارة بشأن خطط التوسع المستقبلية وفتح فروع جديدة، وتغيرات في الإدارة العليا للشركات، وملاحظات للمدقق الخارجي الأخرى

ب - لا تؤثر المعلومات التي مصدرها الإشاعات وكذلك تلك التي مصدرها نصائح الأصدقاء والأقارب على قرار الاستثمار.

5- توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات في سوق فلسطين لترشيد قرار الاستثمار، وهذه المعوقات هي:

أ - ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية، وعدم توفر المعلومات المحاسبية بالدقة والسرعة المطلوبة، وعدم الثقة المطلقة في طرق إعداد المعلومات المحاسبية ، وعدم إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية على التنبؤ في المستقبل، وصعوبة المقارنة بين بدائل الاستثمار بسبب اختلاف طرق الإعداد والإفصاح.

ب - قلة الخبرة العملية عند المستثمر، وضعف المعرفة العملية بالأمر والمعلومات المحاسبية، وبُعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي العملي، وعدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.

ج - عدم نشر تقارير دورية، وعدم وجود تعليمات افصاح أكثر وضوحا في قانون سوق فلسطين فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ولأجل إبراز أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرار الاستثماري في سوق فلسطين للأوراق المالية، فإن الباحث يقترح مجموعة من التوصيات وهي:

- 1- وجوب تعزيز إدراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية استخدام وتعريفهم بمزايا ذلك الاستخدام.
- 2- تشجيع المستثمرين لزيادة معرفتهم بطبيعة المعلومات المحاسبية وأثرها على القرارات وكيفية استخدامها لهذه الغاية.
- 3- الاهتمام بنشر معلومات السوق والمعلومات المحاسبية الجوهرية وذلك بصفة مستقلة بالصحف الرسمية.
- 4- زيادة ثقة وقناعة المستثمرين في المعلومات المحاسبية وطرق إعدادها، وذلك بزيادة التوعية للمستثمرين.
- 5- الاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المحاسبية وذلك لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية لتقديم النصح والمشورة لهم، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مالية تتولى هذه المهمة.
- 6- تحفيز المستثمرين على الالتحاق بالدورات التدريبية لاكتساب مهارات وظيفية وزيادة الخبرة العملية والمعرفة بالأمور والمعلومات المحاسبية.
- 7- تحديد تاريخ موحد حتى يتم نشر جميع القوائم المالية لإجراء المقارنات بين الوحدات والمفاضلة بينها من قبل المستثمرين.
- 8- تعزيز قانون سوق فلسطين بتعليمات افصاح عن المعلومات المحاسبية أكثر وضوحاً وإلزام الشركات بهذه التعليمات.

9- نشر تقارير دورية ربع سنوية لتوفير معلومات مستمرة تساعد المستثمرين على تقييم أداء الشركات ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار.

10- توفير المعلومات المحاسبية بالدقة والسرعة المطلوبة.

11- تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية.

12- توفير معلومات كافية عن تغير السياسات المحاسبية وأثرها على الشركة.

13- استخدام المعلومات المحاسبية بالتنبؤ في المستقبل.

14- توحيد طرق الإعداد والإفصاح ليتم المقارنة بين بدائل الاستثمار بسهولة.

15- ربط المؤهل الأكاديمي بالجانب المحاسبي العملي.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح (2004)، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالي"، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
2. أبو جبارة، هاني (1985)، "تقويم هذفي الملاءمة ومدى الفهم في القوائم المالية المحاسبية المنشورة"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس.
3. أبو حشيش، خليل (2003)، "دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الاوراق المالي"، مجلة البصائر، جامعة البترا الخاصة، المجلد السابع، العدد الثاني.
4. بدوي، محمد عباس وهلال، عبد الله عبد العظيم (2001)، "في مبادئ المحاسبة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
5. البرواري، شعبان محمد (2002)، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي - دراسة تحليلية نقدية"، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.
6. التهامي، عبد المنعم (1984-1985)، "التمويل، مقدمه في المنشآت والأسواق المالية"، مكتبة عين شمس، حلوان.
7. جاد الله، أحمد السيد (2000)، "أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر.
8. جاسم، كامل عامر (1990)، "أثر المعلومات المحاسبية في أسعار الأسهم"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

9. جعفر، عبد الإله نعمة (2003)، "المحاسبة المالية- مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي"، الطبعة الاولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان.
10. جمال، ناجي (1998)، "إدارة محفظة الاوراق المالية"، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
11. جمعة، إسماعيل و محرم، زينات (1985)، "في نظم المعلومات الحاسوبية في المنشآت المالية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
12. الجمل، جمال جويدان (2002)، "دراسات في الاسواق المالية والنقدية"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
13. الجبوسى، محمود وغرايبة، فوزي (1990)، "التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ومدى ملاءمتها لقرار الاستثمار المالي"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، العدد الأول.
14. حماد، طارق عبد العال (2004)، "موسوعة معايير المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
15. حنان، رضوان حلوة وآخرون (2004)، "أسس المحاسبة المالية"، الطبعة الاولى، عمان.
16. الحناوي، محمد صالح (1997)، "أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
17. الحناوي، محمد صالح وآخرون (2001/2002)، "تحليل وتقييم الاوراق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
18. حنفي، عبد الغفار (2003)، "بورصة الاوراق المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

19. حنفي، عبد الغفار وقرىاقص، رسمية (1995)، "مذكرات في الاسواق والمؤسسات المالية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
20. خريوش، حسني وآخرون، (1998)، "الاسواق المالية"، دار زهران للنشر، عمان.
21. الخطيب، خالد راغب (1998)، "اصول المحاسبة 2+1"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
22. الدهراوي، كمال الدين (2001)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، بيروت.
23. الراوي، خالد وهيب (1999)، "الأسواق المالية والنقدية"، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
24. رمو، وحيد محمود (1999)، "أهمية المعلومات ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، إشارة خاصة للعراق، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني.
25. رواد، عطا الله خليل (2005)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.
26. الزبيدي، حمزة محمود (2001)، "الاستثمار في الاوراق المالية"، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
27. الزبيدي، مجيد هاتف وفراس (1999)، "مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الأفراد في سوق بغداد للأوراق المالية"، جرش للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني.
28. الزري، عبد النافع وفرح، غازي، "الاسواق المالية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

29. زعرب، حمدي شحدة (2005)، "اختبار الكفاءة التشغيلية للسوق المالي الفلسطيني"، المؤتمر العلمي الأول، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
30. زيد، عمر عبد الله (1995)، "المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي"، الطبعة الأولى، الأردن.
31. الزيدانين / السعودي، جميل سالم (1999)، "أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العملي"، جامعة عمان الأهلية، عمان.
32. الشريف، يونس حسن وآخرون (1989)، "مبادئ المحاسبة"، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.
33. الشيرازي، عباس (1990)، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت.
34. الصبان، محمد سمير (1996)، "المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
35. الصبان، محمد سمير وجمعة، إسماعيل إبراهيم (1995)، "القياس والإفصاح المحاسبي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
36. الصعدي، إبراهيم و آخرون، "مبادئ النظم المحاسبية".
37. طارق عبد العال حماد، "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000م.
38. عبد الرزاق، حارث حسن (1993)، "مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
39. عطية، أحمد صلاح (2001)، "مشاكل المراجعة في أسواق المال"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، الزقازيق.

40. العظمة، محمد والعدلي، يوسف (1986)، "المحاسبة"، ذات السلاسل، الكويت.
41. عفانة، عزو (1998)، "الإحصاء التربوي: الجزء الثاني، الإحصاء الاستدلالي"، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين.
42. علي، عبد المنعم والعيسي، نزار (2004)، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، عمان.
43. علي، عبد الوهاب نصر (2003/2004)، "مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
44. عيسى، خالد محمد محمد (2004)، "دور المعلومات المحاسبية في قياس الأداء التشغيلي للبنك التجاري في إطار المعايير المحاسبية المصرية والدولية - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة.
45. العيسى، ياسين (1991)، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي"، مؤتمراً للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد السادس، العدد الثاني.
46. العيسى، ياسين احمد (2003)، "اصول المحاسبة الحديثة - الجزء الأول"، الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
47. الفيومي، محمد (1992)، "مقدمه الحاسبات الاليكترونية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
48. قاسم، منى (1995)، "صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
49. قانون الاوراق المالية رقم 12 لسنة 2004م.

50. قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964م.
51. قانون هيئة سوق راس المال رقم 13 لسنة 2004م.
52. القانونيين، المجمع العربي للمحاسبين (2001)، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات الأولية".
53. القانونيين، المجمع العربي للمحاسبين (2001)، "ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة".
54. قرياقص، رسمية (1999)، "أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
55. لوندي، فهميم صالح (1998)، "مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 107.
56. متولي، سعاد السيد محمد (1997)، "قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية في التنبؤ بأرباح منظمات الأعمال"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد.
57. محمد، محمود محمد (2000)، "مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
58. المزيني، عماد الدين محمد (2002)، "سوق فلسطين للأوراق المالية، واقعها وآفاقها"، رسالة ماجستير، القاهرة.
59. مصطفى، نهال فريد (2000): "دور المعلومات المالية في تحديد درجة المخاطرة السوقية للسهم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
60. مصيص، اسكندر روجي (1998)، "التقارير المالية والقرار الاستثماري"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد 82.

61. مطر، محمد (1988)، "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.
62. معروف، هوشيار (2003)، "الاستثمارات والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
63. نداء، محمد صبرا (1997): "أثر القوائم المالية المنشورة على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية - دراسة تطبيقية"، الجمعية العلمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، السنة الأولى.
64. نور، أحمد وشحاته، وأحمد (1992)، "المحاسبة المالية - القياس والاتصال المحاسبي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
65. الهبيل، جمال خالد (2003)، "مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمرين في الأردن"، جامعة آل البيت، الأردن.
66. هندي، منير (1997)، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
67. هندي، منير (1999)، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
68. WWW.P-S-E.COM

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. K, Kwaku Opong, " The Information Content of interim financial reports: UK evidence ", Journal of Business Finance & Accounting, (March 1995), pp. 269-279.
2. Mike. Wirght, and Robbie. Ken , " Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information ", Accounting and Business Research, (Spring 1996), pp: 153-168.
3. Seha M. Tinic, "Perpectives on the stock Market's Fixation on Accounting nambers, the Accounting Review, October, 1990.
4. Statement of Financial Accounting Conceits (FASP), No 2. (SFAC, No2), May 1980.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة

تهدف هذه الإستبانة للتعرف إلى مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، كمطلب لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة .

نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذه الإستبانة من فقرات بدقة والإجابة عما جاء فيها بموضوعية وذلك بوضع علامة (Ö) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم .

إن تعاونكم معنا سيكون سبباً في نجاح هذا البحث، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الإستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن التعاون،،،،،،،،

الباحث

أنور عدنان محمد نجم

الجزء الأول: معلومات عامة

(1) العمر:

£ من 20 إلى 30 سنة £ من 31 إلى 40 سنة
£ من 41 إلى 50 سنة £ من 50 سنة فأكثر

(2) المؤهل العلمي:

£ ثانوية عامة فأقل £ دبلوم كليات مجتمع £ بكالوريوس
£ دراسات عليا

(3) التخصص العلمي:

£ محاسبة £ مالية ومصرفية £ إدارة أعمال
£ اقتصاد £ أخرى (رجاء ذكرها

(4) طبيعة عملك:

£ موظف في القطاع العام £ موظف في القطاع الخاص £ رجل أعمال
£ تاجر £ عامل £ أخرى (رجاء ذكرها

(5) عدد سنوات تعاملك في الاستثمار:

£ أقل من سنة £ من 1 إلى أقل من 3 سنوات £ من 3 إلى أقل من 5 سنوات
£ من 5 إلى أقل من 7 سنوات £ 7 سنوات فأكثر

(6) يتراوح حجم استثمارك في سوق فلسطين للأوراق المالية بالدينار (اختياري):

£ أقل من 15000 £ من 15001 إلى أقل من 30000 £ من 30001 إلى أقل من 50000
£ من 50001 إلى 100001 فأكثر £ أقل من 100000

(7) مدى فناءتكم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار:

£ مهمة جداً £ مهمة £ متوسطة الأهمية
£ قليلة الأهمية £ عديمة الأهمية

(8) مدى كفاية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لترشيد قرارات الإستثمار:

£ أقل من 20% £ من 21% - 40% £ من 41% - 60%
£ من 61% - 80% £ 81% فأكثر

(9) مدى درجة الثقة في المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار:

£ أقل من 20% £ من 21% - 40% £ من 41% - 60%
£ من 61% - 80% £ 81% فأكثر

(10) مدى درجة الثقة في تقرير مدقق الحسابات:

£ أقل من 20% £ من 21% - 40% £ من 41% - 60%
£ من 61% - 80% £ 81% فأكثر

(11) مدى درجة الثقة في نشرات سوق فاسطين للأوراق المالية:

£ أقل من 20% £ من 21% - 40% £ من 41% - 60%
£ من 61% - 80% £ 81% فأكثر

الجزء الثاني:

المجال الأول: حدد درجة أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الفقرات التالية:

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
(1)	يعد توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثمار أمراً ضرورياً.					
(2)	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة، فإن توفير معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار يعد أمراً حتمياً.					
(3)	يحقق الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الاستثمار:					
	أ - فاعلية أكبر.					
	ب - تكلفة أقل.					
	ج - وقت أقل.					
	ج - جودة في الأداء.					
(4)	من مزايا توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الاستثمار زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات.					
(5)	يؤدي توفير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الاستثمار إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات والاستفادة منها في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات.					
(6)	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.					
(7)	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها.					
(8)	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الاستثمار.					
(9)	إن استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الاستثمار بالشكل الأمثل.					
(10)	إن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.					

المجال الثاني: حدد درجة توفر المعلومات المحاسبية التالية في التقارير المالية لترشيد قرارات الاستثمار:

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
(1)	توفر الشركات معلومات عن الأرباح المحتجزة.					
(2)	توفر الشركات معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.					
(3)	توفر الشركات معلومات عن التغيرات الحادثة في رأس المال.					
(4)	توفر الشركات معلومات عن نصيب السهم من الأرباح.					
(5)	توفر الشركات معلومات عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية.					
(6)	توفر الشركات معلومات عن المكاسب المحققة الأكثر تأكيداً أو الخسارة المحتملة الأقل تأكيداً.					
(7)	توفر الشركات معلومات حول الأثر المتراكم لتغيير السياسات المحاسبية.					
(8)	توفر الشركات معلومات عن التقارير المالية الدورية مدققة.					
(9)	توفر الشركات معلومات عن قيام المدقق بتقييم مدى كفاءة الإدارة في إعداد الموازنات.					

المجال الثالث: حدد درجة استخدامك للمعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الفقرات التالية:

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
(1)	حساب الأرباح والخسائر.					
(2)	الميزانية العمومية.					
(3)	قائمة التدفقات النقدية.					
(4)	قائمة التغير في حقوق الملكية.					
(5)	تقارير مدقق الحسابات.					

					قائمة أخرى	(6)
					استخدام المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الإستثمار لاختيار البديل الأفضل.	(7)
					استخدام المعلومات المحاسبية للتأكد من رشد قرار الإستثمار المتخذ.	(8)
					استخدام المعلومات المحاسبية لتصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها.	(9)

المجال الرابع: حدد درجة تأثير المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم المالية على قرارات الاستثمار في الفقرات التالية:

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
(1)	معلومات من نصائح الوسطاء.					
(2)	معلومات من الإشاعات.					
(3)	معلومات من نصائح الأصدقاء والأقارب.					
(4)	معلومات من النشرات الخاصة بالسوق.					
(5)	معلومات من النشرات الحكومية.					
(6)	معلومات من المجلات والجرائد					
(7)	معلومات من زيارة الشركات.					
(8)	معلومات من موقع الشركات على الشبكة العالمية (الانترنت).					
(9)	معلومات من دليل المؤشرات المالية للشركات					
(10)	نشر تقارير خاصة بالإدارة بخلاف القوائم والتقارير المالية.					
(11)	استخدام اسلوب التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار.					
(12)	تغييرات في الإدارة العليا للشركات.					
(13)	ملاحظات للمدقق الخارجي الأخرى.					
(14)	قرارات مجلس الإدارة بشأن خطط التوسع المستقبلية وفتح فروع جديدة.					

المجال الخامس: حدد درجة المعوقات في الحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار:

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
(1)	ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات.					
(2)	عدم توفير المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة.					
(3)	عدم الثقة المطلقة في طرق إعداد المعلومات المحاسبية.					
(4)	عدم إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية على التنبؤ في المستقبل.					
(5)	صعوبة المقارنة بين بدائل الاستثمار بسبب اختلاف طرق الإعداد والإفصاح .					
	إن عدم استخدام المعلومات المحاسبية يرجع للأسباب التالية:					
(6)	أ - قلة الخبرة العملية.					
(7)	ب - ضعف المعرفة بالأمور والمعلومات المحاسبية.					
(8)	ج - بُعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.					
(9)	د - عدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.					
(10)	ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإستثمار دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية.					
(11)	عدم نشر تقارير دورية.					
(12)	عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم في فلسطين.					
(13)	نظرة المجتمع غير السليمة للمحاسبة والمعلومات المحاسبية.					
(14)	عدم وجود قانون واضح لسوق فلسطين فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.					

شاكرًا لكم حسن تعاونكم،،،،،،،،،،